



PROVISIONAL

A/32/PV.23
6 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٥/٠٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد كامارا (غينيا)

السيد ابراهيم (الاردن)

السيد اومبا دي لوتيتي (زائير)

السيد باشاريان غن (تايلند)

السيد عبدالله (عمان)

السيد سينون (سيشل)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72133/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد كامارا (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء ، أن أعبر لكم بالنيابة عن شعب غينيا ، وعن حزبه وحكومته ، عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان بلدكم يا سيادة الرئيس ، يوغوسلافيا ، التي تقيم معها جمهورية غينيا علاقات ودية ومثمرة من التعاون ، قد اكتسبت تعاطف واحترام كافة الشعوب بسبب التزامها دون تحفظ ، بتشجيع التقدم الديمقراطي والاجتماعي ، وبال دفاع عن السلم والأمن الدوليين .

ان خبرتكم في الشؤون الدولية ، وكفاءةكم التي تثبت بالنسبة للمسائل التي تهم منظماتنا ، وعملكم كأستاذ ومستشار و دبلوماسي ورجل دولة ، تبشر بالنهاية السعيدة التي سوف تنتهي اليها مداورات هذه الدورة .

ونود أن نشير هنا ، الى امتناننا التام لفخامة السيد أميراسنخ ، على الروح السياسية العميقة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة .

واسمحوا لنا أيضاً أن نعبر للسيد الامين العام الموقر الدكتور كورت فالدهايم ، عن مدى تقدير شعب غينيا لمساهمته في ادارة مصير منظمة الامم المتحدة على الوجه الاكمل ، من أجل التقريب بين النوايا الحسنة في جميع أنحاء العالم .

ويود وفد غينيا ، أن ينتهز هذه الفرصة أيضاً ، لكي يعبر لكافة الممثلين الموقرين الحاضرين هنا ، عن تمنياتنا الصادقة بالنجاح في أعمالهم من أجل مستقبل أفضل للامم المتحدة ، التي تتأكد شموليتها عاما بعد عام ، مع انضمام جمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام الاشتراكية اليها في هذه الدورة .

ونحن نوجه تهانينا الحارة لشعب جمهورية جيبوتي ، الذي تعتبر خبرته في نضال التحرر ، وسوف تكون - ونحن واثقون من ذلك - ضمانا للاستقرار في هذا القرن الافريقي الذي يثير قلقنا في هذه اللحظة بالذات الى أقصى درجة .

كذلك نتوجه بتهانينا الى جمهورية فييت نام الاشتراكية ، التي وعلى مدى ثلاثين عاما ، قد قاومت وبيطولة كافة الاعتداءات الاجنبية ، وأثبتت بذلك - اذا كانت هناك ضرورة - أن النصير حليف الشعوب التي تناضل دائما .

ان الدورة الثانية والثلاثين للأمم المتحدة تنعقد في وقت أصبح فيه الضمير العالمي ، يشعر بقلق أكثر من ذي قبل ، بسبب مصادر التوتر التي لا يمكن توقع حدودها ولا نتائجها ، لاسيما وان الامبريالية مازالت وتمسك بعناد بالابقاء على النظام الظالم القديم الذي فرض لقرون طويلة على الشعوب المضطهدة .

وهكذا ، فان استهانة ايمان سميث بالديمقراطية في زبابوى لتمثل تحديا لميثاق الأمم المتحدة ، ولكن النضال المسلح الذى فرضه النظام غير الشرعي على شعب زبابوى الشقيق يسجل يوما بعد يوم انتصارات جديدة ولقد خطا مؤتمر ماہوتو خطوة حاسمة نحو اطار ايقاظ المجتمع الدولي لكي يقدم تأييده الفعال لحركات التحرر .

ان منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر قمة ليرفيل تعهدت بالاجماع بتأييد الجبهة الوطنية بصفتها حركة التحرير الوحيدة في زبابوى ، وهذا اعلان صريح لأهدافنا وأغراضنا نوضحه لهؤلاء الذين يرغبون في مساعدتنا بصدق ، هذا هو الحل الذى اقترحه افريقيا بشكل عام لتسوية المشكلة الروديسية .

ان افريقيا التي ماتزال القارة الوحيدة الخاضعة للسيطرة المباشرة قد اختارت الجبهة الوطنية لتكون هي الأداة الملائمة للتصجيل بعملية تحرير زبابوى . لذلك لا نستطيع أن نفهم كيف يكون الاشخاص من خارج افريقيا ، ولأسباب غامضة وفي مفهوم تظهر فجأة وفي هذه المرحلة المتأخرة ، القيام بدور الوسيط وتقتح هنا وهناك سلسلة من الخطط لتسوية المشكلة ، تلك الخطط التي تهدف بكل بساطة الى تأخير التحرير الحقيقي لزبابوى وتعريضه للخطر .

لذلك لا بد من بذل جميع الجهود من قبل افريقيا وأصدقائها الحقيقيين لمنع أية محاولة لخلق حركات صورية علاوة على الجبهة الوطنية .

لقد أصدرت افريقيا حكمها بوضوح ، ومتروك للمجتمع الدولي الآن احترام قرار افريقيا وتقديم عونه الوحيد الى الجبهة الوطنية فقط . وانا ظل البعض - من قبيل الصدفة - يعتقد أن سياسة التقسيم هي أفضل سياسة للحكم فانه سوف يتحمل أمام التاريخ مسؤولية جسيمة عن العنف الذى - مما لا شك فيه - سوف يحل بهذه المنطقة .

وفيما يتعلق بناميبيا ، يجب على الأمم المتحدة ان تتحمل كافة مسؤولياتها بمساعدة شعب ناميبيا ، وبسرعة ، لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ونحن مانزال مقتنعين بانه لا يمكن تنظيم أية مشاوره في هذا البلد دون مشاركة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثل الوحيد لشعب ناميبيا . ان جمهورية غينيا لن تكف عن استنكار

المناورات الـوضعية التي تهدف الى الاستعاضة عن زعماء القبائل الحاليين بنفيهم ، هؤلاء الزعماء الذين لا يعدون أن يكونوا دى في أيدي الـامبريالية ، ولذلك فان وفدنا يستنكر محاولة جنـوب افريقيا لضم خليج والفيـس اليها ، الذي هو جـوز لا يتجزأ من ناميبيا الموحدة التي لا تقبل التقسيم . لذلك ، ومن أجل اقرار السلم في ناميبيا ، فان جمهورية غينيا تعتقد انه يجب على الأمم المتحدة ان تهـذل ما في وسعها من أجل الافراج عن المواطنين الأحرار الناميبيين المعتقلين بصفة غير شرعية من قبل فورستر ، وكذلك ضمان عودة المنفيين الى وطنهم ، والاسراع بكفالة تحقيق التطلعات المشروعة لشعب ناميبيا الشقيق تحت ادارة سوابو .

ان جمهورية غينيا لتؤيد بقوة دورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة مشكلة ناميبيا ، كما تؤيد أيضا اعلان مابوتو الخاص بهذا الاقليم .

أما بالنسبة للفصل العنصرى الذى استنكر مرارا من قبل المجتمع الدولى ، فان الندوات العديدة ، واللقاءات الدولية قد كرسـت لهذا الموضوع من أجل اقناع نظام بريـتوريا بضرورة وضـع نهاية لهذه الـابادة الجماعية . لكن رغما عن هذا ما يزال العنصريون في جنوب افريقيا - حتى الآن - يصمون آذانهم أمام أية نداءات لتوخي العقل ، بل اكثر من ذلك ، فان التلاميذ الذين سقطوا صرعى في حزيران / يونيه ١٩٧٦ كضحايا في سويتو كانوا ضحايا الأعمال البربرية التي قام بها فورستر كما أن المواجهات الاخيرة العنيفة قد أثارت استنكار العالم بأكمله ضد افريقيا الجنوبية ، التي تحاول هباء أن تفرض سياستها " سياسة البانتوستانات " التي سبق ، أن استنكرتها منظمنا فعلا . وكلما زاد العنصريون في تعزيز أجهزة قمعهم واضطهادهم ، أصبحت ثورة التحرير عارمة لا سبيل لتهدئتها فبعد حوادث سويتو هناك الكسندريا وغوغرليتون . أما الآن فهناك جوهانسبرغ ، والكاب ، وبريتوريا حيث تنظم الشعوب الثائرة مقاومتها وتحاصر بصورة تدريجية الجيوش العنصرية في معانقها الاخيرة .

ان شعب غينيا ، التي هي عضو في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى قد اتاحت لسه أخيرا فرصة تأكيد موقفه في مؤتمر مكافحة الفصل العنصرى في لاغوس في الفترة من ٢٢ الى ١٧ آب / أغسطس ١٩٧٧ .

ان وفدنا ليؤيد بحسم النضال المسلح لشعب جنوب افريقيا من أجل استقلاله ، ان نظام جنوب افريقيا يميز امكانيته العسكرية ، ويحوز النظام العنصرى في بريتوريا قنبلة ذرية وهذا يدل على الخيانة السافرة من جانب الاميرالية الدولية التي وقعت شعوب افريقيا ضحية لها . وكما يعلن البعض لمن يهتمون بالاستماع اليهم . فان النضال المسلح لا يمكن أن يكون الحل ضد الفصل العنصرى . لكن في الوقت نفسه فان هؤلاء المدافعين عن العنصرية - هم اذن مدافعون عن الشياطين - وقد هم هؤلاء للعنصريين سلاها فتاكا هو السلاح النووى . ولكن جمهورية غينيا قد أكدت دائما من خلال صوت زعيمها الرئيس أحمد سيكوتورى :

” لن تستسلم افريقيا أبدا للابتزاز النووى لأن شعب جنوب افريقيا دائم وسوف يعيش طويلا ، وطويلا جدا ، بعد أن يدفن أنصار الفصل العنصرى وحلفاؤهم بأسلحتهم المتطورة للغاية ” .

ان وفدى يود أن يؤكد من جديد تأييده لجمهورية جزر القمر من أجل استعادة جزيرة مايوت القمرية ، ونرجو آملين أن تتوج بالنجاح الخطوات التي اتخذت في هذا الشأن لدى الحكومة الفرنسية من قبل رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية .

وفي اطار الحديث عن تسوية المنازعات العديدة بين الدول الافريقية ، فان وفد جمهورية غينيا يؤيد تماما محاولات الوساطة التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية ، مراعاة لمبادئ ميثاق أديس أبابا .

ان جمهورية غينيا قد أيدت وتؤيد دائما الحل العادل والدائم للمشكلة الفلسطينية في الشرق الأوسط ، وهذا يقتضى الاعتراف بالحقوق الوطنية لهذا الشعب واستعادة الأراضي العربية المحتلة . لقد كان هدفنا دائما الدفاع عن العدالة ، والديمقراطية والسلم ، وهذا ما يلزمنا بأن نؤيد دون تحفظ قضية الشعب الفلسطيني الشهيد .

لذلك ، ومن أجل ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ، فان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع كافة الاطراف المعنية في النزاع أمر ضرورى وهام ، وستقدم جمهورية غينيا تأييدها الكامل لتقرير لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما تؤكد تضامنها الكامل مع الشعوب العربية .

برغم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي توصي بتسوية سلمية لأزمة قبرص ، فان المباحثات بين الطائفتين اليونانية والتركية ما تزال في موقف صعب ، وما تزال هــذه الجزيرة تحتلها القوات الأجنبية ، بينما تهذل كافة الجهود من أجل تحويلها الى قاعدة عسكرية لحلف الأطلسي ، مما يزيد دون شك من خطورة التوتر ويضر باقامة مناخ من الثقة والتقدم في المنطقة وفي العالم . لذلك فان وفدى يؤيد وحدة شعب قبرص ، والحفاظ على سلامة أراضي الجزيرة .

ان الوجود المستمر للقواعد العسكرية الأجنبية في الجزر الموجودة في المساحات الواسعة للمحيط الهندي ، يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي . ان الاعلان ٢٨٣٢ (د - ٢٦) للجمعية العامة ، والذي أشارت اليه وأكدته مرارا ، الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية الأخرى يهدو أنه لم يخرج عن اطار تحديد الأهداف التي تهدف الى تحويل المحيط الهندي الى " منطقة سلم " . ان الوضع في هـذه المنطقة ، حيث يكمن توتر خطير ، يقتضي التطبيق الفعلي لهذا الاعلان .

ووفقا لموقف البلدان غير المنحازة ، فان جمهورية غينيا تؤكد تأييدها لمبادئ هذا الاعلان ، وتكرر تضامنها الفعال مع البلدان الواقعة على المحيط الهندي والتي تشكل جزرها محورا من الشرق الى الغرب يحيط بالمناطق القارية في آسيا وأفريقيا الشرقية ، وبالتالي تغطي منطقة استراتيجية من أجل أمن هاتين القارتين .

وفي تيمور الشرقية ، فان قوى الغزو الأجنبية ما تزال تحتل البلاد بالرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن والتي تطالبها بالانسحاب واحترام جميع الدول سلامة أراضي البلاد والحقوق غير القابلة للتصرف لشعبها في تقرير المصير والاستقلال .

ان جمهورية غينيا ، التي سبق أن اعترفت بتيمور الشرقية بالفعل كدولة مستقلة ذات سيادة ، تؤكد هنا تأييدها الذي لا يتزعزع لشعب تيمور ، في نضاله المشروع من أجل استعادة استقلاله وسلامة أراضيه تحت زعامة جبهته الوطنية .

وهناك مصدر قلق آخر للمجتمع الدولي في كوريا التي ما يزال شعبها مقسما بين الشمال والجنوب ، ووفد الدولة والحزب في غينيا يؤيد الجهود التي بدأت من أجل التوصل الى التوحيد السلمي والمستقل لكوريا دون تدخل خارجي .

ان جمهورية غينيا ترحب بالاتفاق الذى أبرم أخيراً بشأن قناة بنما ، وان نعتبر أن هذا الاتفاق من عناصر التوازن والسلم في العالم ، نتمنى بقوة أن يصدّق عليه الطرفان في أقرب وقت ممكن . وبالنسبة لبيليز ، ما نزال نعبر عن آمالنا الحارة في أن تتوصل المفاوضات التي دعيت اليها الأطراف المختلفة المعنية الى نتائج ايجابية على أساس مبدأ الاعتراف واحترام حق شعب بيليز في تقرير المصير والاستقلال ، لتشجيع تعايش سلمي في هذا الجزء من أمريكا الوسطى ، وفي المنطقة . كذلك نأمل تطبيق نفس المبدأ على جزر مالدينا ، وأن يتم الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره واحترام هذا الحق .

ان جمهورية غينيا تؤكد مرة أخرى تضامنها الفعال مع المقاومة في شيلي ، تلك المقاومة التي تندرج تماما في اطار النضال المشروع لشعب شيلي من أجل استعادة القانون والعدالة والديمقراطية في هذا البلد .

ان شعب غينيا وفاقاً منه لمبادئ حزبه ودولته يؤكد لجميع الشعوب المناضلة في هذه البلدان الخاضعة ، تأييده العسكى والمشاركة في جهود تلك الشعوب من أجل الازدهار الكامل للمثل العليا للأمم المتحدة التي ما يزال سير العمل فيها محل نقد . وبالفعل ، فبعد ٣٢ عاماً والتي في خلالها نشأت مائة دولة جديدة مستقلة وذات سيادة ، فان التعديلات الأساسية على ميثاق الأمم المتحدة قد أصبحت ضرورية أساسية أكثر من ذي قبل ، اذا كنا نريد أن نعكس مدى اتساع وطبيعة التغيرات التي حدثت . لقد أعلن أن جميع الدول متساوية في اطار الأمم المتحدة ، والواقع أن الدول الأفريقية لا تتمتع تماما بجميع الحقوق المعترف بها . وكما أكد الرئيس أحمد سيكوتورى :

" ان أفريقيا وحدها هي المتغيبية بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي تتمتع بحق النقض ، وطويلاً طويلاً جداً طالبتنا بالفناء حق النقض ، ولم يتحقق هذا ، وسيكون من الطبيعي تماما أن تكون هناك دولة أفريقية أيضاً عضوا دائماً في مجلس الأمن ، وسوف يمارس ذلك البلد باسم القارة الأفريقية حق النقض للحفاظ على مصالح أفريقيا العليا " .

ومن المؤسف تماما أن أفريقيا لم نغفهم حتى الآن .

لذلك فان وفدنا يؤكد القرار (CM/res .486) (د - ٢٧) لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي يدعو جميع أعضائها للعمل من أجل القضاء على حق النقض الظالم بغية كفالة احترام مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . لأنه كما أكد رئيس دولة غينيا في بيانه :

" ان الأمم المتحدة تمارس الفصل العنصرى في مجلس الأمن " .

ان الظلم في العلاقات الدولية لا يمكن أن يدوم الى ما لا نهاية ، وتحقيق التطلعات المشروعة لشعوبنا سوف يسهم مؤكدا في اقامة عالم جديد قائم على التضامن والعدالة الاجتماعيه والتقدم الديمقراطي .

ان السلم والأمن ما يزالان مصدر القلق لكافة الشعوب ، وتؤكد جمهورية غينيا ، مرة أخرى ، أن نزع السلاح هي مشكلة تعني جميع دولنا ، لذلك فنحن نؤيد دون تحفظ مبادئ دورة استثنائية للجمعية العامة في آيار/مايو ١٩٧٨ الأمر الذي سيشكل خطوة للأمام نحو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ولكن أى نزع سلاح منطقي يجب أن يكون أساسه احترام ارادة الشعوب في أن تتخلص من السيطرة الامبريالية ، وهذا يقتضي بالضرورة القضاء على علاقات الخضوع ، وتصفيية الاستعمار والاستغلال ، واقامة نظام اقتصادى عادل .

اذن فان أية تدابير اتخذت لتشجيع الانفراج والتعاون في أوروبا وفي أمريكا ، لا يمكن أن يكون لها أهميتها الحقيقية الا اذا طبقت على القارات الأخرى . ونحن للأسف نلاحظ أنه أكثر فأكثر تذكي الامبريالية مصادر توتر في أفريقيا ، والشرق الأوسط ، والمحيط الهندي .

في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة تقرر انشاء لجنة مخصصة لمناهضة احتجاز الرهائن ، مكلفة بمهمة وضع وثيقة قانونية لمنع أعمال الارهاب وتحريمها ، وبالفعل فان العنف والارهاب الدولى قد اتخذوا في الآونة الأخيرة أبعادا مثيرة للقلق والآن يشكلان خطرا يهدد النظام الدولي .

ومع ذلك ، فمن اليسير أن نلاحظ أنه - كما هو الحال بالنسبة للارهاب الدولي - فإن احتجاز الرهائن ليس الا نتيجة لمشاكل أكثر أهمية ، ومن بينها الاختلافات الواسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والاستعمار الذى مازال يسعى بالفساد في روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا وفي أماكن أخرى ، والسياسة غير الانسانية للفصل العنصرى ، والوضع المتفجر في الشرق الأوسط ، واعمال العدوان المتميزة .

ويشعر البعض بأنه يمكن وضع حد للارهاب الدولي واحتجاز الرهائن دون أن يحددوا الاسباب المؤدية الى ذلك أو كيفية معالجتها . من الذى يعتقد أن في امكانه أن يبني شجرة بتجريد ها من أوراقها ؟ ان حرمان هذه الشجرة من جذورها هو الذى يعني قتلها . وبمعنى آخر ، فانه لحل مشكلة احتجاز الرهائن لا بد من دراستها في اطار الارهاب الدولي .

ففي الجنوب الافريقي حيث تخضع الشعوب للارهاب ، أصبحت الدول المحتلة معاقلة وسجون واسعة . من الذى سوف يدين الوطنيين في زيمبابوى وناميبيا أو في جنوب افريقيا اذا احتجزوا غدا جلاديهم ايان سميث وفورستر ، كرهائن ؟ من الذى سوف يدين دولة ضحيمة للعدوان المستمر من قبل الأنظمة العنصرية ، اذا وضعت يدها غدا على بعض المسؤولين فسي هذه الانظمة غير الشرعية ، والتي تتمثل أداة في أيدي الامبريالية ؟

عندما يفتصب سميث السلطة ويعتدى ويطرد السكان الأبرياء ويضعهم في معسكرات الاعتقال ، فان ذلك يعتبر أمرا طبيعيا بالنسبة له ولحلفائه ، بينما الأمر في الواقع هو ارهاب من الدولة .

وعندما يحتل فورستر بصورة غير مشروعة ناميبيا ، ويبقى شعبا بأكمله كرهينة ويستغله ويهيئه ، يعتبر هذا بالنسبة لفورستر ولحلفائه أمرا طبيعيا أيضا .

ولكن عندما تحتجز مجموعة من السياح الأوروبيين كرهائن ؛ فان الامبريالية الدولية تسارع الى رفع صوتها محذرة .

وهذا يعني أن جمهورية غينيا لن تكفي بحل بسيط وأتاني لهذه المشكلة التي تصبني مجتمعنا . ولذلك فان وفد غينيا يعتبر أن أى معاهدة دولية في هذا الشأن يجب أن تأخذ في الاعتبار بعض الاعتبارات الهامة وهي كما يلي :

أولا الاعتراف بشرعية نضال حركات التحرر الوطنية وحق المناضلين الثابت من أجل الحرية في حمل السلاح لمحاربة المظهد . ثانيا ، احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي الدول . وثالثا ، عدم الالتجاء الى القوة أو التهديد بها ضد حركات التحرر التي تعتبر في حالة دفاع شرعي عن النفس . ان الدورة السادسة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، كانت اكثر اثمارا وخصوصية من سابقتها . وبالنسبة لجمهورية غينيا ، فان التراث المشترك للانسانية الذى تشكله مصادر قاع البحر يجب أن يستغل لصالح كافة الشعوب . ان منظمة الامم المتحدة من واجبهـا ان تحافظ وان تضمن نصيب الشعوب المستعمرة التي لا تشترك حتى الآن في مناقشة هذه المشكلة . ان اعادة توزيع كافة الفوائد الناتجة عن المنطقة يجب أن تخطط عن طريق سلطة دولية قوية وغير منحازة . ويفضل وفد بلادى النظام الودوى على النظام الذى يسمى بالتوازي الذى تنادى به الدول الصناعية الذى لن يكون قبوله الا مصدرا دائما لكبت الأمم الشابة .

وبالنسبة لنا ، فان سيادة الدول الساحلية على المياه الإقليمية يجب ألا تكون محل أى قيود ، ولذلك فان البحر الاقليمي لا يمكن أن يشبه بأعالي البحار . ولكي تكون هناك عدالة وانصاف أكبر في هذا المجال ، فانه يبدو من الملح ضرورة اقامة محكمة دولية لقانون البحار ، لحل المشاكل العديدة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ومن ناحية أخرى ، فاننا نعتبر ان البحث العلمي الذى لا ينفصل عن الأنشطة الأخرى في المنطقة الاقتصادية يجب أن يتم بالموافقة التامة للدول الساحلية . ان هذا المبدأ الذى يجب أن يعلن دون لبس ، يستحق أن يحتفظ به طالما انه يمس أمن هذه الدول . وأطنا الحار أنه على أساس النتائج الايجابية التي تم تحقيقها في الدورة السادسة لمؤتمر قانون البحار ، سوف يتمكن المجتمع الدولي في نهاية الأمر من التوصل الى اتفاق نهائي خلال الدورة المقبلة للمؤتمر المذكور ، والذي سوف ينعقد في شهر آذار/مارس ١٩٧٨ في جنيف .

وبعد الآمال المشروعة التي أثارتها الدورات المختلفة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والدورات الاستثنائية ، واستراتيجيات التنمية الكبيرة التي وضعتها هذه الدورات ، فان العالم

قد شاهد رفض بعض الدول تنفيذ القرارات التي صدرت عن منظمتنا من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد عادل ومنصف . ان هذا الرفض المنتظم من قبل بعض الدول المتقدمة لا يدعنا على الاطلاق ، فهذه الدول بالرغم من كل ما عبرنا عنه من أمانى تتشدد بعدم تحمل مسؤولياتها في هذه العملية التاريخية الكبرى .

لقد تغير الموقف بعض الشيء بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ ، ولكن التطور الذى حدث لم يكن في الواقع الا تكتيكا ، ولذلك فان كلا من الموردين الذين يصدرون المواد ومن يشترون السواد المصنعة - وقد ظلت بلادنا شريكة صادقة لهم - يجب أن يتم التفاهم بينهم للتوصل الى نظام للعلاقات الاقتصادية الثابتة لمصلحة الجميع . وعلى أية حال فقد كان على الدول الصناعية بأى شئ أن توفر الشروط اللازمة لكي تبقى لها السيادة في المفاوضات التي سوف تؤدى الى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد المذكور . على أن الدول النامية ترى - وأكثر من نى قبل - أن مجرد اقامة علاقات أكثر انصافا وتوازنا بينها وبين البلاد الصناعية لا يكفي لاقامة النظام الجديد الذى ترجوه شعوبنا ، هذه الشعوب التي - وفقا لتعبير أحد الفلاسفة ، تود أن " تشترك تماما في القضاء على ما هو موجود وأعينها مفتوحة على ما سيكون " . وذلك بأن تشترك الى حد بعيد في وضع نظام اقتصادى دولي مستقر يختلف عن النظام السابق للخروج من الأزمة الحالية وتفادى الأزمات في المستقبل .

ان جمهورية غينيا ، وهي مدركة منذ البداية لمناورات الدول الصناعية ، قد أبدت تحفظاتها بشأن الظروف التي بدأ يدخل فيها الحوار بين الشمال والجنوب ، والذى نادى به المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادى الدولى في باريس ، ذلك أن الدول الصناعية بمحاولاتها تبني مطالبنا لا فراغتها من مضمونها الاساسي ولا استبعاد عدد كبير من الدول المعنية - من المناقشات ، كانت تهدف الى الاحتفاظ بموقف مسيطر بمنحها الفوائد التي يرفضها الجميع اليوم تقريبا .

وكما أكد الرئيس أحمد سيكوتورى ، فانه لا يسعنا الا أن نرى ان النتيجة كانت فشلا ، لأن مطالب الدول النامية لا يمكن أن يرضيها مجرد اعادة تنظيم للنظام الحالى للعلاقات الاقتصادية الدولية .

على العكس من ذلك ، فان هذه المطالب يجب ان تقوم على أساس حقوق الانسان ، تلك الحقوق التي لا تقتصر على مجرد عبارات قانونية ضيقة من شأنها ان تخدّر الرأى العام الدولي ، ولكنها تكتسب عن طريق مفاوضة حقيقية عادلة ومتساوية بشأن : المواد الأولية والسلع الأساسية تجارة المواد المصنعة ؛ المعونة ونقل الأموال ؛ التنمية الصناعية ؛ والتقسيم الدولي الجديد للعمل ، المشاكل الغذائية ؛ التنمية الزراعية ، ونظام النقد العالمي .

عندئذ فقط ، وفي اطار المجتمع الدولي ، يمكن ان نتناول بحكمة مشكلة حقوق الانسان ، تلك المشكلة الحارة والساخنة الحالية التي تحكم كافة جوانب انشطتنا اليومية لضمان السلام في عالم متغير ، عالم من التقدم والثورة التكنولوجية والاجتماعية بكافة أشكالها .

ان الدول الامبريالية ، التي ترغب دائما في الحفاظ على امتيازاتها الظالمة التي اكتسبتها بالعنف والجريمة ، وتكر على شعوبنا حتى الحقوق المبدئية الواردة في ميثاق الامم المتحدة وهي بالتحديد : حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حق الشعوب في ادارة مواردها الطبيعية ، حق الشعوب في ان تعيش في نظام اجتماعي سياسي تختاره ، هذه الدول الامبريالية التي تستهين يوميا بالحقوق الأساسية للانسان تثير في الوقت الراهن حملة منسقة حول حقوق الانسان لفرض واحد وهو بئس الفرقة واستمرار الفوضى في بعض البلاد النامية لتستفيد منها مساومات الامبريالية .

فهل كان هناك اهتمام جدى بحقوق الانسان عندما كان تجار الرقيق ينتهكون تلك الحقوق سعيا وراء تجميع الثروات وحملها الى المجتمعات الرأسمالية التي تسمى اليوم بالمجتمعات الحرة المزدهرة ؟ هل كان هناك اى اهتمام جدى بحقوق الانسان عندما كانت غالبية القارة الافريقية تعيش تحت العبء المهيمن للاستعمار ؟ هل يوجد اهتمام جدى في الوقت الحاضر بحقوق الانسان في ناميبيا ، وفي جنوب افريقيا ، يطمئن الشعب ، بينما يزود فورستر بالمفاعلات النووية بكل هدوء ؟ اذن لماذا هذه النداءات السياسية الأخلاقية لاقامة نظام من العلاقات الدولية ، وهي وسيلة للدعاية الانتخابية ، ومجرد طريقة موهبة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الاضرار بالانظمة التقدمية والخلط بينها وبين الدول الفاشية التي هي ايضا نتاج الامبريالية ؟ .

هذه هي الاهانة الجديدة التي توجهها الامبريالية للأنظمة الثورية .

لقد استمعنا الى كلام عن العزلة الغينية ، ولكن هذه الاهداف التي تعتبر جمهورية غينيا ضحية لها لن تحول شعب غينيا وحزبه الديموقراطي عن الأهداف التي وضعها لنفسه وهي بالتحديد : التحرر الكامل لقارة افريقيا عن طريق النضال ، وتحقيق حق شعوبها في ان تقرر مصيرها بنفسها .

هذا هو الخلاف - على وجه التحديد - القائم بين دولنا والأمم الغربية القديمة . بينما في اطار الأنظمة الديموقراطية الليبرالية يقوم التعارض على أساس الرجل والمجتمع والدولة والفرد . ففي العديد من الدول النامية تعطى الأولوية أكثر فأكثر للمجتمع الذي يقوم على أساس الفرد الذي مازال عنصرا لا ينفصل عن المجموع .

لذلك ، فان الأحزاب التقدمية ، والدول الديموقراطية التي تهتم دائما بالسير الى الامام قد جعلت حقوق الانسان والفرد هي النهاية بالنسبة لحقوق الشعوب .

ومما لا شك فيه ان هذا التطور غير ممكن الا بعد تغيرات جذرية تؤدي اليها الثورة على القوانين البورجوازية التي تم وضعها وبقيت لقرون طويلة من أجل الابقاء على النظام القائم والذي يشكك احيانا - عن طريق العنف - في الاستقلال الذي تم اكتسابه بنضال الشعوب التي دفعت ثمنه غالبا . اننا نفهم تماما ان الشعار الجديد للدفاع عن حقوق الانسان ، والذي باسمه بدأت الرجعية الدولية تشن الحرب ضد بعض البلاد ، ليس الا شرارة الحرب التي كانت تشعل دائما ضد غينيا الثورية التي لم تنفر لها الامبريالية أبدا اختيارها التاريخي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ولا تشددتها في الدفاع عن المصالح العليا لافريقيا .

فالأمم ، لا يتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان بقدر ما يتعلق بالاعداد مرة أخرى لظروف عدوان جديد ضدنا . ان الأمر لا يتعلق بالدفاع عن المسجونين السياسيين بقدر ما يتعلق بمحاولة الافراج عن المجرمين المحكوم عليهم من قبل كافة المحافل الدولية كي يتمكنوا من استخدامهم في مهام شريرة .

بعد العدوان المسلح ضد جمهورية غينيا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، فان المرتزقة وشركاءهم قد حكم عليهم من قبل منظمة الدول الساحلية لنهر السنغال ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الامن . وهكذا ، فانه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، أي بعد مضي

٤٨ ساعة من غزو المرتزقة لغينيا ، فان منظمة الدول الساحلية لنهر السنغال ، والتي تضم السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا قد صوتت بالاجماع على قرار يطالب :

” . . . بأن يضرب المثل بالمرتزقة ، وشركائهم المحليين ”

وبعد أيام قليلة قامت منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها الاستثنائية من ٩ - ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ المنعقدة في لاجوس ، باصدار قرار بالاجماع يطالب بأن :

” يضرب المثل بأولئك الذين يكونون قد أعدوا أو شجعوا أو نظموا أو ارتكبوا

العدوان ضد جمهورية غينيا . ”

وان مجلس الأمن التابع لمنظمة الامم المتحدة بعد ان قام بتحقيقات من جانبه في غينيا ،

قد اصدر القرار ٢٩٠ (١٩٧٠) الذي يعلن ان :

” العدوان عمل من أعمال التهديد الخطير ضد السلم والأمن الدوليين . ”

كذلك اعلن مجلس الأمن أنه :

” يشعر بالقلق العميق بسبب الأرواح التي فقدت والخسائر المادية التي عانت

منها غينيا بسبب العدوان المسلح . ”

كما أكدت ذلك ، نتائج تقرير البعثة الخاصة التي ذهبت الى جمهورية غينيا .

وعلى ضوء نتائج تقرير بعثة التحقيق التابعة لمجلس الأمن ، فانه يتبين انه لنجاح هذا

العدوان ضد بلادنا في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ، استخدمت الامبريالية الدولية أسلحتها

المعتادة للقيام بالجريمة ضد شعبنا وبعبارة أخرى استخدمت عملاءها المتخصصين في التخريب

الذين كونوا طابورا خامسا مكلفا بقلب نظام الحكم في غينيا ليحل محله نظام عميل .

وفي اطار روح هذه الارادة ، التي عبرت عنها القارة الافريقية والمنظمة الدولية ، لقن شعب

غينيا المعتدين وشركائهم درسا على عملهم الذي كان قد بلغ مرحلة تأييد من قبل الامبريالية

الدولية لكي تقضي على غينيا الثورية . ان الامبريالية تتمسك وتتشدد وتتعتد وتعتقد اننا سوف

نحاكم مرتزقيها وفقا لقوانينها ، أى قوانين البورجوازية التي وضعت لتخدم أغراضها . ان الامبريالية

كانت تعتقد أننا سوف نلجأ الى المحامين والقضاة الذين تعلموا في مدارسها . وتسجيلنا أحكام

منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الدول الساحلية لنهر السنغال ، ومجلس الامن ، فان جمهورية

غينيا قد لجأت الى شعبها الذي كان هو الطرف المعني أساسا والذي تم الاعتداء عليه . ومن بين المعتدين كان هناك بالطبع أجنب ، ولكن كان هناك أيضا مواطنون سيحاكمهم ابناؤهم وأمهاتهم وأشقائهم وشقيقاتهم ، الذين شاؤوا ان يخضعوهم للعبودية لصالح الرأسمالية الاحتكارية الدولية . ان شعب غينيا بأكمله ، وبعد ان تمت استشارته عن طريق مؤسساته السياسية واتحاد التجارة والشباب والمرأة ، ان شعب غينيا بأكمله في أحيائه ومصانعه ومكاتبه هو الذي أصدر الحكم النهائي عن طريق الجمعية الوطنية التي تحولت الى محكمة ثورية عليا .

ولصالح الامبريالية ، التي تتسم احيانا بذاكرة قصيرة ولسبب وجيه ، نود ببساطة أن نذكر أن المحاربين من أجل الحرية ، خلال الحرب الفاشستية من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ ، لم ينتظروا محاكمات نورمبرغ لمعاقبة الخونة ومجرمي الحرب . واكثر من ذلك كيف يمكن ان نفكر ان هـذـه الامبريالية التي ما تزال أيادها مغمضة بدماء شعوب فيتنام ، ولاوس ، وكمبوتشيا الديمقراطية وفلسطين وشيلي ، كيف يمكن تفسير ان هذه الامبريالية التي ما زالت متجانسة مع نفسها وتغسل أيديها من الجرائم التي ارتكبت ضد افريقيا في مدغشقر والجزائر وكينيا وغينيا بيساو وموزامبيق وانغولا . كيف نفسر أن هذه الامبريالية التي الى يومنا هذا ما زالت تقاوم حق شعب زيمبابوي الثابت في ناميبيا وافريقيا الجنوبية ، ما تزال تقدم الحماية للنازيين السابقين . كيف نفسر ان هذه الامبريالية ، التي نجد ان . هـ بالمائة من قواها العاملة في حالة بطالة مزمنة . كيف نفسر ان هذه الامبريالية يمكن ان تنصب نفسها كمدافع عن حقوق الانسان في غينيا وافريقيا وماكن اخرى ؟ حقا انها مهزلة . وبالنسبة لنا لا يمكن التحدث عن حقوق الانسان دون الاعتراف بحقوق الشعوب .

وانا كانت أوروبا قد استحققت الاشادة لانها اعلنت حقوق الانسان فان افريقيا قد ذهبت الى أبعد من ذلك وأعلنت حق الشعوب في الوجود والتعليم والعمل وممارسة كافة حقوقهم في السيادة وحق تقرير المصير والاستقلال . ان حقوق الانسان ، بالنسبة لنا ، لا تفهم الا من حيث اندراجها في اطار القضاء على استغلال الانسان لاخيه الانسان . ومن أجل اقامة نظام اجتماعي جديد اكثر عدالة ، فان النضال من أجل حقوق الانسان يقتضي أساسا الانتهاء من تصفية الاستعمار الكامل للقارة الافريقية والانخراط في نضال شرس ضد الامبريالية ، والتقدم في تنفيذ اعادة التعمير الوطني وتدعيم الاستقلال الاصيل ، اقتصاديا وثقافيا ، ومساعدة الشعوب الشقيقة في العالم باكمه على أن تحرر نفسها من سجن العالم الامبريالي ، والكفاح باتساق من أجل تحقيق التقدم الديمقراطي والاجتماعي والعدالة والسلام في ربوع العالم .

هذا ولن نكف في جمهورية غينيا عن ان نكرر قول الرئيس احمد سيكوتوري اننا نفضل الحرية في الفقر عن الرخاء في العبودية . ان أعمالنا تعكس تأكيداتنا . ولا يوجد تعبير أفضل من ذلك يمكن أن يعطى للتمسك غير المشروط لشعب بحقوق الانسان . ان الذين كانوا يعارضون

بالأسحقنا هذا قد تحولوا فجأة الى أبطال للدفاع عن حرياتنا ولكنهم يثيرون قلقنا . ولكن اذا ما نظرنا عن كثب فان هذا التفسير المفاجئ يخفي بصعوبة النية الميكيا فيلية الامبريالية في ان تطلق ضد شعبنا عدوانا جديدا يشبه تماما هذا العدوان الذي حكم عليه المجتمع الدولي وادانه منذ أعوام عديدة .

بأى حال من الأحوال فان شعب غينيا ، الذي نظم على اساس متين في اطار حزب الدولة فيه ، وتحت القيادة الرشيدة لزعيمة المحبوب الرئيس احمد سيكوتوري ، عازم ، اكثر من نى قبل ، على الدفاع عن الثورة ، مع ايمنه العميق بأن الامبريالية سوف تجد دائما قبرها مفتوحا تماما في غينيا ، كما كان الحال في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ .

السيد ابراهيم (الاردن) : انه لمن دواعي اعتزازي ان اشارك من سبقوني من الزملاء المحترمين في تهنئتك على انتخابكم لمنصب الرئاسة الجليل . وليس الاجماع على انتخابكم سوى دليل قاطع على ما تتمتعون به سيادتكم من الصفات البارزة كرجل دولة . وهو دليل أيضا على التقدير العميق للدور البناء الذي قامت وتقوم به يوغوسلافيا ، في دعمها الثابت لهيئة الامم المتحدة وميثاقها واهدافها . ونحن ان نتمنى لكم النجاح في مهمتكم الصعبة نذكر بالثناء والتقدير سلفكم الالامع السيد شيرلي اميراسنغ ، الذي كانت حكمته وشجاعته ووجوده من ابرز ما اتسمت به الدورة الماضية .

واني اغتنم هذه المناسبة لأعرب للأمين العام الدكتور فالدهايم عن عميق الاحترام وبالغ التقدير الذي يكنه الاردن لشخصه الكريم ولجهوده المتواصلة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وتطلعاتها .

أود أن أعرب عن سعادة الاردن الفامرة بانضمام جمهورية جيبوتي الى اسرة الامم المتحدة وان نعتز بانضمامها ايضا الى اسرة الجامعة العربية ، فاننا نتمنى لشعبها الشقيق المنعم والتقدم والرخاء .

كما أود أن أعرب عن ترحيب الاردن العميق بانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية الى عضوية الامم المتحدة . ان هذه العضوية انما جاءت تتويجا للتضحيات المبررة التي قدمها شعب فييت نام ، خلال ربع قرن من الزمان ، ونتمنى لشعبها الشجاع كل النجاح فيما يواجهه من مهمات التنمية والتعمير .

ان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورث فالدهايم حول أعمال المنظمة ومنجزاتها والمشكلات العالمية الراهنة تقييم موجز وتعبير صادق عن المنجزات والتحديات في ضوء الأهداف المرسومة ، من حيث نشر السلام العادل في ربوع الارض ، ونزع السلاح ، ومكافحة العنصرية والفصل العنصرى ، وإزالة الفجوة السحيقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وخلق نظام اقتصادى جديد ، وانجاح مؤتمر قانون البحار ، وغير ذلك من الاجراءات التي تهدف الى تحقيق التضامن والترابط العالميين في نصره الحق والحرية والعدالة وكرامة الانسان .

لقد أطل عام ١٩٧٧ وهو يحمل للانسانية التوقعات الواسعة ، وها هو يدنو من نهايته فنجد انفسنا في موقف حرج وغير ثابت تتأرجح فيه الانسانية بين التطلعات المتواضعة والشكوك العميقة . وعلى ذلك فان قدرا من التشاؤم والظلال القاتمة تشيع في المجتمع الدولي ، وان نأسف لذلك ، فاننا نستميحكم العذر في اعادة ما قاله الدكتور فالدهايم في تفسير التقدم البطي : ان قال : " ان العضوية في الامم المتحدة تمثل في المقام الاول اقرارا بقيام توازن بين الحقوق السيادية للدول الاعضاء ومصالحها ، من جانب ، والتزاماتها بموجب الميثاق ، من جانب آخر " .

ومن وجهة نظر حكومتي ، فان هيمنة المصلحة الوطنية الجشمة ، والقصيرة النظر ، على حساب المصالح الانسانية الطويلة المدى ، قد أصبحت في الآونة الاخيرة ، القاعدة لا الاستثناء . وهنا ، يكمن سر التحدي الكبير الذي يواجهه الامم المتحدة . وما لم يتم التوفيق بين هذين النوعين من المصالح ، على اتساع ابعادها ، وما لم تحترم الارادة الدولية ، وتنفذ قرارات الامم المتحدة ، وانما لم يعاقب الخروج عن هذه الارادة وعن قواعد التعامل الدولي ، وانما لم يتوقف تجاهل القرارات بخطرسة وازدراء ، فان مصير الامم المتحدة سيتعرض لأفدح المخاطر .

لقد مضى عهد الاستعمار ، وتحررت الشعوب ، وانما كان بعضها يعاني من مخلفات الاستعمار القديم والحديث ، فان هذه الشعوب ستنال حرياتهما كاملة غير منقوصة عاجلا أم آجلا ، وستمارس هذه الشعوب سيادتها المطلقة على مقدراتها ومواردها .

وانما تطمح هذه الشعوب الى حياة أفضل ، من خلال اختصار مراحل النمو ، فان مساعدتها على ذلك ليست عملا انسانيا نحسب ، ولكنها عمل مستنير ، تنضج ثماره على المدى القصير والبعيد ، وتخدم الدول الغنية والفقيرة سوا بسوا . وانما لم يحقق حوار الشمال والجنوب أهدافه المرجوه بعد ، ففي خاتمة المطاف ، لا بد أن تتغلب المصلحة المشتركة . حقا ، اننا لا نعرف طريقا واحدا مختصرا لبناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ولكننا ندرك ان حوارنا المخلص لا المجابهة العميقة سيمنحنا المزيد من الخبرة والرؤية والحكمة في اكتشاف هذا الطريق وسلوكه .

ان مسألة الحرب والسلام ، على الصعيدين العالمي أو الاقليمي ، يجب أن تكون الشغل الشاغل للامم المتحدة ، لأن عليها يتوقف بقاء البشرية . وهي الى حد كبير مسؤولية الدول العظمى .

فان عليها تحديد الاسلحة الاستراتيجية . آملين بعد ذلك ، ان تتوصل الى مستويات معقولة فسي نزع السلاح . ونسجل ، بأسف ، ان ما ينفق على التسليح سنويا يتجاوز ثلاثمائة بليون دولار ، وما يجرى الآن هو تصعيد مستمر في سباق التسليح ، وأبحاث لا تنقطع لاكتشاف أسلحة جديدة أكثر فتكا وتدويرا ، وقد يكون الخوف من الحرب أحد مسبباتها ، وانا وقع خطأ في التقدير مثل هذا فلن ينجو منا أحد .

لقد شئت الاقذار أن يمر لبنان الشقيق ، خلال العامين الماضيين ، بمحنة مأساوية فادحة . وما زالت الآلام تثن في جيوب صغيرة من أرضه ، ولأسباب خارجية لا تريد له الخير . وان الاردن ليحرب عن سعادته العميقة ان يرى لبنان الشقيق وهو يسرع الخطى في اعادة بناء نفسه وممارسته لدوره الفكري والحضاري كجزء عزيز كريم من عالمنا العربي .

وهناك قضية أخرى تحظى باهتمام الاردن ، وهي النزاع المحزن في جزيرة قبرص . ان الاردن تربطه بتركيا واليونان صداقة تاريخية وطيدة ، ويحدوه الامل أن تكفل السماعي المكثفة التي تبذل لحل النزاع بين طائفتي الشعب القبرصي بالنجاح والتوفيق ، في اطار استقلاله ووحدة أراضيهِ ، والاعتراف المتبادل بحقوق الطائفتين حسب ما تتفقان عليه .

ان تحرير ناميبيا بند في جدول اعمال الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ ، ومع ذلك فاستقلال ناميبيا مازال يواجه العراقيل والعثرات . اننا نقدر الجهود التي بذلتها الجمعية العامة في هذا السبيل ، وكذلك المبادئ والقواعد التي وضعها مجلس الامن في قراره (٣٨٥) عام ١٩٧٦ . كما اننا نقدر المحاولات التي بذلتها بعض الدول الغربية في الآونة الاخيرة لتحقيق هذا الاستقلال . ان المأساة تكمن في عناد نظام جنوب افريقيا الذي لفظته المجموعة الدولية من صفوفها ، والذي يواصل تعطيل اي حل حقيقي سليم ، يستند الى حق شعب جنوب غرب افريقيا غير المنازع في التمتع باستقلاله وسيادته .

وفي روديسيا الجنوبية ، تواصل حفنة من المستغلين حرمان الغالبية العظمى من المواطنين من ممارسة حقهم الانتخابي ، وبذلك تسد الطريق امام حرية أربعة ملايين من سكان زيمبابوي الشرعيين واستقلالهم .

ان ممارسات التمييز العنصري والفصل العنصري والنظريات النكراء التي يقومون عليها فسي

جنوب افريقيا ، ماتزال تشكل اهانة للضمير العالمي والقيم الاخلاقية التي تؤمن بها البشرية جمعاء . ولقد تم التعبير عن هذا الشعور في داخل الامم المتحدة وخارجها وفي المؤتمرات العالمية العديدة التي كان آخرها في لاجوس . وان الرأي العام العالمي لا يزداد وعيا بالقضية فحسب ، وانما يشدد التزاما بالوقوف الى جانب الاغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا . وبينما تلوح في الافق بعض الآمال لكسرتوق التمييز العنصرى ، فان الضغط العالمي المتصاعد والتضامن العملي المتزايد اذا أحسن تنظيمهما وعززت فعاليتهما ، سوف يفرضان حتما تغييرا نحو احترام حقوق الانسان الاساسية ، وتمكين الاغلبية السودا^١ في جنوب افريقيا ، من ممارسة حقوقها التي لا تنازع .

لقد بدأ عام ١٩٧٧ في الشرق الاوسط بجو من التفاؤل والحذر . وقد انغمس المسؤولون في داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها في جهود مركزة آملين أن تنهي الآلام الطويلة المريرة التي عانتها شعوبها ، وعلى الأخص شعب فلسطين . وقد أعربت البلدان العربية عن رغبة صادقة في اختيار طريق السلام العادل الدائم ، وقد أعاد الاردن تأكيد هذا الاختيار للسكرتير العام الدكتور فالدهايم عندما زار المنطقة في شهر شباط/فبراير من هذا العام . وأكد هذا الموقف لوزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية السيد سايرس فانس عندما زار المنطقة في شهر تموز/يوليه من هذا العام . وقد كان موقف الاردن وما زال ثابتا وواضح الرؤية .

ويعتقد ان صنع السلام يجب ان يستند الى المبادئ الرئيسية التالية :

اولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وذلك وفقا لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .
ثانيا ، ضمان الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وانشاء كيانه على ارضه في وطنه فلسطين وذلك بمقتضى ميثاق الامم المتحدة وقراراتها الصادرة بهذا الشأن .

ثالثا ، تمكين الشعب الفلسطيني اللاجئ من ممارسة حقه في الاختيار بين العودة أو التعويض وفقا لقرارات الامم المتحدة رقم ١٩٤ (د - ٣) والذي يجرى تأكيده كل عام .
رابعا ، القبول بالتزامات السلام ، بما في ذلك الاعتراف بحدود آمنة ومضمونة لجميع الدول المعنية وكذلك القبول بأية ترتيبات وضمانات للسلام قد تدعو الحاجة اليها .
لقد أيد الاردن انعقاد مؤتمر جنيف بأسرع وقت ممكن باشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وقد طرح بعد ذلك ، فكرة تشكيل وفد عربي موحد لمفاوضات السلام انطلاقا من وحدة القضية وضمانا لمشاركة جميع الاطراف لان قضية فلسطين اوسع من ان يتحملها اى بلد عربي واحد ، وقد اعلن جلالة الملك الحسين مرارا وتكرارا ، ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحمل تبعات قراراته هو أمر لا مندوحة عنه ، اذا اريد تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة .

ان النظرة القاتمة نحو فرص السلام في منطقة الشرق الاوسط ، تنبثق اصلا ، وقبل كل شيء ، عن تجاهل اسرائيل للبعد الفلسطيني في الازمة ، وانكارها لحق تقرير المصير على ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني تحت الاحتلال او مشردين في كل مكان ، ورفضها التفاوض مع ممثلهم الشرعيين ، ومضي اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، وازفا صفة الشرعية على ما اقيم منها من قبل ، وانتهاك حقوق الانسان الاساسية في الاراضي العربية المحتلة ، وتطبيق القوانين الاسرائيلية على السكان العرب في هذه المناطق ، وممارسات اسرائيل الاستعمارية في عهد تصفية الاستعمار ، وخروج المؤسسة الاسرائيلية العسكرية بتصريحات علنية تنكر وجود شيء

اسمه الاراضي المحتلة وتسميتها " المناطق المدارية " . واخيرا طلعت علينا باسم " الاراضي المحررة " على اعتبار انها جزء لا يتجزأ من اسرائيل " الكبرى " .

لقد قامت اسرائيل بكل هذا ، مخالفة بذلك ميثاق الامم المتحدة وقراراتها وتحديده الضمير العالمي الذي ما فتى يصدر القرار تلو القرار ولا يجد من اسرائيل سوى الآذان الصماء والاستهتار بهذه القرارات ، وقد كانت اسرائيل تعلن في جميع المحافل ، بأنها راغبة في السلام ، وتسعى في تحقيقه ، وانها مستعدة للمزيد من التنازلات اذا قبل العرب التفاوض معها ، حتى اذا تبين لها ان الدول العربية المعنية مباشرة ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، جادة وجدية في نشدان السلام الحقيقي ، اسقط في يدها ، واخذت تلجأ الى مختلف الذرائع والحجج لتأجيل الخطوات الحاسمة نحو تحقيق السلام . وهكذا كشفت عن نواياها الحقيقية التي كانت تغلفها بالفموس والتلاعب اللفظي ، ان لم نقل الخداع والمراوغة .

لقد صدر في نهاية الاسبوع الماضي البيان الامريكي السوفياتي حول قضية الشرق الاوسط ، وقد درسته حكومتي ، وترى فيه : " تطورا ايجابيا على طريق السعي للتوصل الى سلام دائم وعادل لأزمة الشرق الاوسط ، لأنه جاء ليس فقط لتوجيها للجهود المخلصة التي بذلتها حكومات الولايات المتحدة بالتعاون مع حكومة الاتحاد السوفياتي بل وايضا تجسيديا للإرادة الدولية التي عبرت عنها القرارات الصادرة عن الهيئات المختلفة من منظمة الامم المتحدة بما في ذلك الجمعية العامة . ان الحكومة وهي تلاحظ التوازن القائم بين مبادئ التسوية الواردة في البيان وخاصة حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة لتؤكد انها خطوة متقدمة وسليمة تشكل منطلقا لتحرك الايجابي نحو مفاوضات السلام في جنيف آلمة ان تتجاوب سائر الاطراف المعنية معه حرصا على مصالحها الحيوية في السلام العادل الدائم وحرصا على السلام العالمي الذي تجهد الاسرة الدولية في الحفاظ عليه وتدعيمه " .

ومن قبل ، وفي حزيران / يونية الماضي ، اصدرت مجموعة الدول الأوروبية التسع بيانا يؤكد مثل هذه المبادئ ، كما يدعو الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في انشاء وطنه على ارضه فلسطين . وان نشكر الدول الأوروبية على هذا التطور في موقفها كمجموعة ، فاننا نستعيد بكل الاثنان والتقدير المواقف النبيلة لدول الكتلة الاشتراكية ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية

ومجموعة الدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية وجميع الدول الصديقة على ما قدمت عبر السنين
لقضية الشعب الفلسطيني ، من مناصرة للحق والعدل وشجب للاحتلال الاسرائيلي الفاشم في
داخل الامم المتحدة وخارجها .

ان العالم بأسره يقف اليوم في جانب ، وتقف اسرائيل في جانب آخر معزولة تتحدى فيه
مؤسستها العسكرية هذا العالم . وفي هذه المواجهة السافرة ، تسخر القوى الضاغطة الصهيونية
هنا وهناك ، جهودها المسعورة في تبريرها للاحتلال ، والتوسع والاستيطان ، وتشريد شعب
بكامله وتهجيريه . وهي لم تفتأ تضع العراقيل امام السلام ومؤتمر جنيف .

انني لا أبالغ ان اؤكد في ختام كلمتي بأن الايام او الاشهر القليلة القادمة ستطوى على
أهمية مصيرية ، ليس فقط بالنسبة للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط بل للعالم اجمع بشكل مباشر
أو غير مباشر .

وان الاردن ليقف بقوة في تأييد الخيار السلمي ، ولكن تحقيق السلام يعتمد على اخلاص
الطرفين له ، وهذل الجهود التي لا تنفي في سبيله ، فاذا اختارت اسرائيل هذا السبيل ، فلا شك
اننا واصلون اليه . أما اذا مضت في تحدى الارادة الدولية الاجماعية ، فاننا سنعيد النظر في
خياراتنا المطروحة وسنعمد على مناصرتكم في احقاق الحق وكبح جماح المعتدى ، واتخاذ
الاجراءات الحاسمة والرادعة التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة ، للحفاظ على السلام ونشره
في ربوع المنطقة ، والعالم اجمع .

السيد اومبا دى لوتيتي (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان أتقدم اليكم بتهاني الحارة باسم وفد بلادى ، وباسمي شخصيا ، بمناسبة انتخابكم الاجماعي رئيسا للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان هذا الانتخاب الذى تستحقونه تماما هو اعتراف من قبل المجتمع الدولي بالدور الفعال الذى تلعبه بلادكم على المسرح الدولي ، وان صفاتكم الشخصية لتشكل أيضا ضمانا مؤكدا لنجاح الدورة الحالية .

كذلك فاني أعبر عن تهاني لكافة أعضاء هيئة مكتبكم الذين سيكون تعاونهم ذا قيمة كبيرة للرئاسة .

وأود ان أنتهز أيضا هذه الفرصة لكي أشكر وأهنئ سلفكم سعادة السيد أميراسنغ من سيري لانكا على الطريقة البارة والناجحة التي أدار بها أعمال دورتنا السابقة .

والى جانبكم ، فان هناك رجلا يقدم لكم تعاونا قيما لا يقدر ، وهو السيد كورت فالدهايم الأمين العام ، الذى يعتبر تفانيه الحاسم لصلته من أجل انجاح المبادئ والمثل العليا لميثاقنا مبررا لكافة الآمال التي وضعها المجتمع الدولي في شخصه .

ودون انفعال ، فلقد لاحظ وفد بلادى النتائج المثيرة للقلق والواردة في تقرير الأمين العام لمنظمتنا فيما يتعلق بمشكلة السلم في العالم ، لان السلم والأمن والتعاون الدولي والمساواة في السيادة ، هي الأهداف الرئيسية لميثاقنا . وأود باختصار ان أستعرض تحت هذه العناوين الثلاثة أحداث العالم منذ اجتماعنا الأخير هنا في نيويورك .

فبالنسبة للسلم في العالم ، فان هناك موضوعين أساسيين يثيران اهتمام بلادى ، وهما : مسألة الشرق الأوسط ، والموقف في جنوب افريقيا .

ان الموقف في الشرق الأوسط مايزال مصدر توتر في هذا الجزء من العالم وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين . ان أزمة الشرق الأوسط في جوهرها ، وكافة مظاهرها ، لها طابع معقد لا يمكن ان نخفيه ، ويجعل من الصعب البحث عن حل عادل ومنصف من شأنه ان يرضي كافة الأطراف المعنية .

وفي كل دورة من دورات الجمعية العامة يعبر بلدى عن قلقه بشأن هذا الموضوع . وفي
٤ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، وعندما تحدث من فوق هذه المنصة الرئيس موبوتو سيسي سيكو
رئيس دولة زاعير أعلن :

" انه في الشرق الأوسط هناك ثلاثة انواع من الانفعالات : انفعال الخوف بالنسبة
لشعب اسرائيل ، وانفعال اليأس بالنسبة للشعب الفلسطيني ، وانفعال المهانة بالنسبة
للشعب العربي " (A/PV.2140, p.62) .

ان بلادى مقتنعة ، وترى ان لكافة شعوب هذه المنطقة الحق في حياة كريمة ، وفي احترام لحقوقها
الأساسية الثابتة ، سواء تعلق الأمر بالاسرائيليين أو بالفلسطينيين أو بالعرب .
وفي رأى وقد بلادى ، فان أزمة الشرق الأوسط هي أساسا مشكلة مصير الفلسطينيين ، ولكن
يجب على كل طرف من الأطراف المعنية ان يبذل جهدا لكي ينسى الماضي ، وإلا فانه سيكون من
الصعب التوصل الى حل لهذه الأزمة . وان على منظمنا وكافة أعضائها واجب حتمي ، وهو مساعدة
الأطراف على ذلك .

وفي هذا الشأن ، ونظرا لصعوبة هذه المهمة ، فانه يبدوان قرارى مجلس الأمن
٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) يمكن ان يشكلا أساسا للتفاوض . ومنذ الدورة السابقة
للجمعية العامة ، فقد لاحظنا مرارا مواقف عديدة من قبل الأطراف المعنية . ويبدو انه بوجود ،
رغم كل شيء ، بادرة أمل فيما يتعلق باستئناف مؤتمر جنيف بمشاركة كافة الأطراف المعنية .
وبالنسبة لوفد بلادى ، فان هناك ثلاثة شروط أساسية لا يمكن دونها أى حل دائم لأزمة
الشرق الأوسط ان يتحقق : أولا ، انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام
١٩٦٧ . ثانيا ، حق الشعب الفلسطيني في وطن له وفي حق تقرير المصير والاستقلال . وأخيرا
حق كافة دول المنطقة في ان تعيش داخل حدود معترف بها بما في ذلك دولة اسرائيل نفسها .
انه بحصول جيبوتي على الاستقلال ، كان يمكن لافريقيا ان تكون متحررة تماما اذا لم يكن
قد تبقى في الجزء الجنوبي من قارتنا وضعا استعماريا ذا طابع خاص مهيمن وغير محتمل على الاطلاق
ففي الجنوب الافريقي ، هناك بالفعل الفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ، اللذين وضعا
كنظرية سياسية ، حيث أقلية من البيض اغتصبت كافة الحقوق السياسية والاقتصادية على حساب الأغلبية
السوداء .

ان الوجود غير المشروع لجنوب أفريقيا في ناميبيا بالرغم من كافة قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن واحكام محكمة العدل الدولية ، هو تحد مستمر ودائم للمجتمع الدولي ، ويجب على جنوب افريقيا ان تعيد هذا الأقليم الى منظمة الامم المتحدة دون تأخير ، وانها ان تفعل ذلك يجب ان تحترم سلامة أراضي هذا الاقليم . ومن الضروري ان تقوم منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) التي اعترف بها كممثل شرعي لشعب ناميبيا بتولي مصير هذا الاقليم . ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يتحمل أكثر من ذلك ، من مناورات ومؤامرات يقوم بها نظام بريتوريا العنصرى .

ان الوضع المؤسف الذى يسود في الوقت الحاضر في زمبابوى ، قد جاء نتيجة لتعننت فريق ايان سميث منذ أكثر من اثني عشر عاما . وخلال زيارة الرئيس أوبازانجو ، رئيس جمهورية نيجيريا لجمهورية زائير أقر هو والرئيس موبوتو بأنه اذا ما طبقت الخطة الأنجلو - أمريكية بدقة وبأقصى قدر من حسن النية ، فانها يمكن ان تشكل خطوة ايجابية ومرحلة هامة من أجل التسوية السلمية لأزمة زمبابوى ، وفي هذا الاطار لا بد من تشجيع هذه الخطة .

ويأمل وفد بلادى ان تقام حكومة للأغلبية الأصلية والمناضلة في زمبابوى . واننا لنهنئ أنفسنا لاصدار مجلس الأمن في ٢٩ أيلول /سبتمبر الماضي قرارا يطالب الأمين العام بأن يعين ممثلا للأمم المتحدة لدى المفوض البريطاني المقيم في زمبابوى . ويسعدنا ان نلاحظ ان كافة القوى المعنية والرئيسية في هذه المشكلة قد وافقت على هذا القرار ، وبالتالي فان وفد بلادى يتوقع ان تسود النوايا الحسنة وان تعبر الأطراف عن حسن نيتها في ان تقدم للأمين العام للأمم المتحدة المعاونة اللازمة لتطبيق هذا القرار بدقة . وبصفة خاصة ، فان وفد بلادى يود ان يطلب ممن يمارسون من قريب أو بعيد ، نفوذا على المتمرد ايان سميث ، ان يحاولوا اقناعه بعدم وضع العقبات أمام تطبيق هذا القرار .

ومن بين اصدقاء ايان سميث يجب ان نشير أولا الى فورستر بطل الفصل العنصرى . ان سياسة الفصل العنصرى الكريهة في جنوب افريقيا قد استنكرها دائما المجتمع الدولي بأكمله ، لأنها تشكل جريمة ضد الانسانية كما قررنا دائما . ولا يمكننا الا ان نواصل الاستنكار بعنف لكافة الأعمال البربرية التي ترتكب ضد المواطنين الافريقيين ، ابتداءً من شارب فيل حتى مقتل ستيف بيكو . ودون شك فان الظروف الفاضحة حول وفاته لا تثير اى شك بشأن طبيعة اختفائه .

ان وفد بلادى ينحني أمام ذكرى هذا الابن البطل لافريقيا المناضلة . وكيف لانستنكر مرة اخرى الموقف السلبي للعنصريين في جنوب افريقيا الذين اعتادوا ان يستهينوا بكافة قرارات منظماتنا ، وان يستهينوا أيضا بالرأى العام العالمي .

واليوم ، فان جنوب افريقيا ماتزال تتحدى الرأى العام العالمي ، ان أنه رغم كافة المحاولات لاقناعها بعدم اجراء تجربة القنبلة الذرية ، فانه يبىد وانها تستعد للقيام بهذه التجربة . واذ لم تكن هذه القنبلة توجد لدى جنوب افريقيا اليوم ، فانها على وشك ان تحوزها . كيف حصلت عليها ؟ وأى شيء ستستخدم ضده هذه القنبلة ، اذا لم يكن ذلك ضد المناضلين عن الحرية ؟ هل هو سلاح مساومة ؟ نعم ، الى حد ما . ولكن الأمر هو اننا نواجه الآن تهديدا خطيرا ضد الدول الافريقية التي تساعد وتأوى حركات التحرر التي تقوم بنضالها من أجل قضية عادلة .

لقد كنا نقول ان نظام الفصل العنصرى لم يكن له من مشجع سوى واضعيه ، لأنه كما نعرف جميعا فان جميع الدول الأعضاء في هذه الجمعية العامة تستنكر هذه الممارسة المهينة والمخجلة .

اذن ، فان من يساعدون جنوب افريقيا بطريقة أو بأخرى ، من قريب أو بعيد ، على أن تحصل على هذه القنبلة المدمرة يتعارضون مع أنفسهم لأنهم لا يمكن ان يستنكروا الفصل العنصرى ويقبلون في نفس الوقت ان يكون لدى جنوب افريقيا ذلك السلاح الذى يساعدها على الاستمرار في هذه السياسة .

وعلى كل حال ، فان امتلات جنوب افريقيا للقنبلة الذرية سوف يخل بالتوازن تماما ، بعد أن كان مهددا فقط ولا بد من اعادة هذا التوازن حتى ولو بالتحالف مع الشيطان .
ان الرغبة في الابقاء على التوازن بين الدول جعل نظام الامم المتحدة يهتم بمسألة نزع السلاح فقد عقدت مؤتمرات عديدة في هذا الشأن . ونكنا نلاحظ أن النتائج مازالت ضئيلة للغاية .
ان مسائل نزع السلاح تعنينا جميعا سواء كنا من الدول الكبرى أو الصغرى أو المتوسطة ، نظرا للنتائج الضارة التي سوف تصيب العالم من استخدام السلاح النووي .
وهكذا ، فان مبلغ ال ٣٥ بليون دولار الذي تنفقه الدول الغنية على التسلح تمثل تبديدا حقيقيا للموارد ، وتحرم البشرية منها . واذن ، يجب أن نعتبر نزع السلاح أمرا مفيدا لنا جميعا .
ومن ناحية أخرى ، فان معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها ، فمثل هذا المفهوم يترك بين أيدي الذين يمتلكون القنبلة الذرية أداة مساومة لا تقاوم .
ان معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يجب أن تعتبر مرحلة هامة في طريق نزع السلاح العام والشامل .

وبالفعل فان اقامة العلاقات السلمية هدف حدده ميثاق منظمنا ، الذي يحرم الالتجاء الى القوة في تسوية المنازعات الدولية . ولذلك ، فان زائير - بلادي - قد أيدت قيام المجتمع الدولي باصدار مشروع معاهدة في هذا الشأن . وهو مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في العام الماضي . وهو يذكرنا دائما وبصورة مستمرة بالتزاماتنا تجاه السلم والأمن الدوليين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والحاجة الى الحوار والى التعاون الدولي .
وهذا الموضوع الاخير يعتبر واحدا من النقاط الاساسية في سياسة بلادي الخارجية . وكما نصت المادة ٧٧ من دستورنا ، وأتلو النص : " من أجل تعزيز الوحدة الافريقية ، بصفة خاصة ، يمكن لجمهورية زائير أن تبرم معاهدات واتفاقيات ، يمكن بمقتضاها أن تتخلى عن جزء من سيادتها " .

ان هذه الوحدة الافريقية شيء مازالت زائير تؤمن به وتعمل على تعزيزه . وقد جاء في بيان نسلية ، وهو ميثاق حزينا الوطني الافريقي ما يلي :

” يجب أن تمثل افريقيا على أنها كتلة واحدة بالنسبة للحوار الدولي . ان الحركة الشعبية الثورية تؤيد ، وسوف تؤيد بكل قواها ، سياسة التضامن الافريقي ، عن طريق اسهامها الفعال في منظمة الوحدة الافريقية ” .

والواقع فان أغلب مشاكلنا ليست مرتبطة بالمشاكل الافريقية .

ان يد جمهورية زائير سوف تبقى ممتدة ، خارج حدودها ، لتشجيع المواقف المماثلة بين أشقائنا الافارقة . ان زائير تقع في وسط افريقيا ، ولا يمكن أن تتخلى عن رسالتها ، وهن أن تكون همزة الوصل بين الدول الشقيقة في الشمال والجنوب ، وفي الشرق والغرب .

انني أود أن أتناول الآن المسائل الخاصة بالتجارة ، والمشاكل المتعلقة بالتنمية والتعاون على المستوى العالمي . ان المظاهر الاكثر ملاحظة في التجارة الدولية خلال السنوات الثلاث الماضية كانت هي التضخم ، وتقلبات النظام النقدي الدولي ، وأزمة الطاقة ، وتدهور ميزان المدفوعات في غالبية الدول النامية ، وبصفة خاصة تلك الدول الاقل تقدما .

ان تراكم عائدات البترول التي نراها لدى بعض أشقائنا من الدول النامية ، لا يمكن أن يفسر ، بأى حال من الاحوال ، على أنه تحسن في الموقف الاقتصادي للدول النامية . انه يؤكد ، ببساطة ، الاهمية القصوى للبترول على المستوى التكنولوجي الحاضر بالنسبة لاستغلال الموارد الطبيعية في العالم . ولكنه ، في نفس الوقت ، يوضح الطابع الهش للاقتصادات التي تقوم على تصدير ناتج واحد .

وهكذا ، فان الجهود المبذولة على المستوى الدولي ، لتحسين نظام الأولويات المعمم ، وزيادة القوة الشرائية لعائدات تصدير الموارد الاولية ، هي محاولة لمقاومة اجراءات الحماية ، والعقبات غير التعريفية الاخرى ، لكي تنقل الى البلاد النامية جزءا من هياكل تحويل المـواد الأولية .

وليس هناك اجتماع واحد من الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت خلال العام الماضي في نيويورك وجنيف ونيروبي وغيرها من الأماكن في العالم استطاع أن يقدم أى حل أو بداية لحل هذه المشكلات .

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أؤكد قلق وفدى في ضوء ضعف المجتمع العالمي في مواجهة تطبيق الاجراءات الدولية التي تنادى بها منظمنا . ولهذا السبب ، فان وفدى يشارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قلقه الناتج عن عدم احراز تقدم بالنسبة لتطبيق القرارات التي اتخذت في الدورتين السادسة والسابعة الخاصتين للجمعية العامة ، وعلان ليما ، والقرارات التي تم التوصل اليها في المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . وطالما أنه ، في كل واحد من تلك المؤتمرات ، كان المجتمع الدولي يؤكد هذه القرارات ، لذلك فاننا نعتقد أن الامر الطح أن تبذل منظمنا جهودا لتعويض النقص الذي رأيناه بالنسبة لتحقيق الغايات والاهداف الخاصة بالاستراتيجية الدولية للعقد الثاني للأمم المتحدة من أجل التنمية . ونحن نهني أنفسنا لأن البند السابع والستين من جدول أعمالنا يتيح لنا تناول هذه المشكلــــــــة بالتفصيل .

ان تراكم القرارات التي لا تطبق تعوق آلية الامم المتحدة كلها . لقد حان الوقت ، أكثر من ذي قبل ، لكي نكون واقعيين ، وأن نظهر أيضا الولاء والاخلاص وأن نحيا معا كعالم واحد . لا يمكن لأحد أن يتساءل عن الحقيقة القائلة بأن أهمية أى بلد تقاس - ضمن أمور أخرى - بمستوى منجزاته الفنية . وبالفعل ، فانه عن طريق هذه الوسائل يمكن للانسان أن يتوقع أن يسيطر على العالم وأن يحسن مستوى زملائه الوطنيين . وفي رأينا - وهذا يعتبر غالبا حقيقة مفروغا منها - أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة لن تصبح حقيقة الا عندما تنجح في احراز منجزات تكنولوجية حقيقية .

ان البلدان المتقدمة تعرف أنها يجب ألا تستمر في التهرب من التزاماتها الدولية فــــــــي هذا المجال .

ان هذا الجانب من جوانب التنمية يضعنا - هامشيا - في مجال التصنيع ، وبكلمات أخرى ، فان هذا سوف يكون المجال الذي له الاولوية في الامم المتحدة ، وأقصد بذلك التنمية الصناعية . وفي هذا المجال من العمل يمكن أن نقدم التهنئة على الجهود الايجابية التي بذلتها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (اليونيدو) من أجل تطبيق اعلان وخطة عمل ليما . ان عدم احراز تقدم في هذا المجال قد يفسر في أغلب الاحوال بسبب المشاركة الضئيلة من قبل غالبية الدول الأعضاء .

وبما أننا نتحدث عن التعاون ، فإننا نود أن نعبر عن أسفنا للنتائج السلبية للدورة الحادية والثلاثين المستأنفة لمؤتمر باريس ، ذلك المؤتمر الذي كانت بلادى تبني عليه كثيرا من الآمال ، عندما تأخذ في الاعتبار الجهود المالية والفكرية التي قدمها المشاركون فيه ، هذا المؤتمر الذي مكنا - في بعض الميادين - من أن ندرس تفصيليا مظاهر التعاون الفني والسياسي ، لقد قدم لنا فرصة كي يفهم كل منا الآخر بطريقة أفضل .

ان الطريق المسدود الذي وجدت نفسها فيها الدورة الحادية والثلاثون لمؤتمر باريس يبدو أنه فسر عن طريق الحقيقة القائلة بأنه ربما لم يكن يوجد من يريد المشاركة في الحوار بين الشمال والجنوب والدور الذي يمكن أن يلعبه ، ألا وهو تحقيق المعجزات .

اننا نأمل ألا يلغى فشل الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة ، بأى حال ، التعهدات التي تعهدت بها الدول المتقدمة في باريس . ولنناشد تلك البلدان أن توافق على اجراء مفاوضات بشأن تأسيس صندوق مشترك للمواد الأولية . فقد الزمت نفسها بخلق صندوق خاص لمساعدة البلدان الاكثر فقرا ، وأعلنت أنها كانت على استعداد للاستجابة ، عند الضرورة ، لمساعدة البلدان الافريقية في حل مشاكلها المتعلقة بالهياكل الاساسية والنقل والمواصلات .

ان الدورة التي انتهت في ١٩ أيلول / سبتمبر الماضي ، قد اوضحت الضرورة الملحة بالنسبة للمجتمع الدولي ، بأن يبدى شيئا من الفعالية للتوصل الى هدف ثلاثي : اولا ، لا بد ان نحدد بوضوح ، ودون لبس اهداف الاعمال التي يجب ان تبخر في اطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ثم بعد ذلك ، يبدو في رأى وفد بلادي ، انه يمكن ان نقبل الاجراءات التي يجب تطبيقها لتحقيق هذه الاهداف . وأخيرا ، من المهم ان يبقى الحوار حيا بين البلاد النامية ، وبين البلاد المتقدمة .

وختاما ، فانه بدعوة ، اود ان ننهي مراجعة هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، والتجارية ، حتى يعنى المجتمع الدولي ، بصورة اكبر ، باحراز تقدم بالنسبة لتطبيق القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية في البلاد النامية .

ان هذا المجتمع عليه ان يلتزم بحسم بأن يعوض النقص ، الذي سجل بالنسبة لتحقيق اهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية . وأخيرا ، علينا ان نكثف الحوار والمفاوضات في مختلف محافل الامم المتحدة ، من اجل قيام نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وانصافا .

وقبل ان اختتم ، اود ان اشير بايجاز الى النتائج المشجعة لمؤتمر نيروبي حول التسحر . ان التي بذلت في عاصمة كينيا من ٢٩ آب / اغسطس حتى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، قد سمحت باقتراح خداسة عمل واقعية وفعالة ، مزودة بتوصيات مالية ومؤسسية تسمح بضمان تطبيقها .

ان المجتمع الدولي قد اصبح على علم تام بالطابع المعقد للنضال لمقارمة هذه الآفة . واننا لفي حاجة الى جمع المعلومات ، والوسائل الفنية والمالية ، ومشاركة الانسان . وهذا يفترض معركة تتم على المستوى القومي والاقليمي وشبه الاقليمي ، بل والعالمي . ان وفد بلادي يأمل ، بعد ان يتم حل المشاكل الدستورية ، والمشاكل الخاصة بالترتيبات المالية ، وبعد الموافقة على خطة العمل المقترحة من السكرتارية ، ان يتم تطبيقها على وجه السرعة .

ان دول العالم الثالث ، ودول افريقيا بصفة خاصة ، التي تعاني من التسحر ، وتفتقر الى الموارد اللازمة لمواجهة هذا الوضع ، يتوقعون مساعدة ضخمة من قبل كافة الدول المتقدمة .

وأود أن أختم كلمتي بأن أحيي هنا جمهورية فييت نام الاشتراكية ، التي يعتبر وجودها بيننا درسا قيما بالنسبة لجميع الذين يخوضون في العالم حربا ، بيد وأنها - سيقا - خاسرة ، وتهدف الى فرض الانقسام بين الشعوب في هذه القارة .
كذلك نرحب بجمهورية جيبوتي الشقيقة هنا ، وتتمنى لها النجاح التام في هذا الوقت ، الذى تمر فيه افريقيا بتقلبات عنيفة ، تهز اساس منظمة الوحدة الافريقية .
ان اقتناعنا هو انه لا يمكن لأحد أن يهزم افريقيا ، طالما انها تدافع بحزم عن قيمها الاساسية .

السيد باشاريان غن (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،
اسمحوا لي في البداية ان اقدم احر التهاني لكم لانتخابكم لهذا المنصب السامي ، منصب رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة ، راجيا لكم كل نجاح في مهمتكم . واود ان اقدم تعهد وفد بلادى بتقديم تعاونه الكامل معكم ، لتصريف المهام التي اوكلها اليكم المجتمع الدولي .
أود ان احيي سعادة السفير شيرلي اميراسنغ من سرى لانكا ، احد ابناء آسيا الممتازين ، على الطريقة التي رأس بها اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في العام الماضي . اننا ندين له بدين كبير من الامتنان على جهوده ، التي لا تكل ، واخلاصه لمهمته .
وأود ايضا ان اقدم ترحيبا قلبيا للعضوين الجديدين في المنظمة ، ألا وهما جيبوتسي وجمهورية فييت نام الاشتراكية . ان الاخيرة جارة لنا ، وقد سرنا ان نشترك في تبني مشروع القرار الخاص بقبولها في عضوية الامم المتحدة . ان تايلاند تتطلع الى التعاون الوثيق معهما في الجمعية العامة ، وفي سائر محافل الامم المتحدة . ان وفد بلادى يشعر بسرور خاص لما اكده سعادة وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية حول سياسة السلام التي ستتبعها فييت نام ازاء جيرانها في جنوب شرقي آسيا ، وهي بادرة خير من اجل الاستقرار ، ومن اجل تقدم وازدهار جنوب شرقي آسيا .

الان وقد اعلنت كل بلدان جنوب شرقي آسيا ، انها من الاعضاء المحية للسلم في هذه المنظمة العالمية ، فهناك فرصة فريدة في نوعها لأعمال منتجة ، وجهود مفيدة بين البلدان في المنطقة ، بغض النظر عن الخلافات السياسية ، او الاقتصادية ، او النظم الاجتماعية .

ان رؤساء الدول الخمس لبلدان جنوب شرقي آسيا ، الذين اجتمعوا في كوالالمبور في ٤ و ٥ آب / اغسطس ١٩٧٧ للاحتفال بالذكرى العاشرة السنوية لمنظمة حلف جنوب شرقي آسيا ، ولاستعراض التطورات والتقدم الذي احرزته المنظمة خلال العقد الاول ، وفي تقييم التطورات السياسية التي تؤثر على منطقة جنوب شرقي آسيا ، اعادوا من جديد تأكيد رغبة حكوماتهم في تطوير علاقاتهم السلمية ، بحيث تعم الفائدة المتبادلة على كل البلدان في المنطقة ، بما في ذلك البلدان الثلاث في الهند الصينية .

ان حكومة بلادي ترى انه يجب بذل جهود كاملة ، لدفع آفاق تحقيق تفاهم افضل بين كل بلدان جنوب شرقي آسيا ، وانه يجب ارتياد كل طرق التعاون البناء السلمي على اساس المساواة ، وتبادل المصالح . لذلك فقد اشارت تايلاند بمشاعر التشجيع ، عن طريق انشاء لجنة مؤقتة مع لاوس وفييت نام ، حول مشروع حوض نهر الميكونج ، تحت رعاية الامم المتحدة ، وتحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة لمنطقتي آسيا والباسفيك (ESCAP) . ان اعادة النشاط الى هذا المشروع سوف يمهّد الطريق امام التعاون بين دول حوض النهر المعنية . وفي هذا المقام فاننا نأمل في ان كموتشيا الديمقراطية سوف تستأنف نشاطها في هذا المشروع الاقليمي المفيد . وفي هذا المجال ، فان تايلاند كانت تعمل بنشاط في هذا المشروع التعاوني ، من اجل المساعدة على تحسين الجو السياسي في المنطقة بصفة عامة .

رغم ان تايلاند كانت من بين دول جنوب شرقي آسيا الاولى ، التي تعيد العلاقات الدبلوماسية مع كموتشيا الديمقراطية في نهاية ١٩٧٥ ، الا ان مشكلة الحدود بين البلدين استمرت ، وادت الى خسارة كبيرة في الارواح ، واضرار في الممتلكات . وكانت حكومة بلادي تأمل في انه مع توافر الرغبة في تجنب اراقسة الدماء ، وفضل الحقوق المخلصة من الجانبين للوصول الى تفاهم بينهما ، فان الصعوبات يمكن التغلب عليها عن طريق المفاوضات الدبلوماسية .

ولكن لسوء الحظ ، فان الموقف على الحدود أصبح أكثر سوءاً . ومع ذلك ، فان حكومة تايلند قد بذلت جهوداً متكررة لتواصل المحادثات مع كمبوتشيا حول مسائل الحدود وكذلك حول المسائل الأخرى التي تؤثر على العلاقات بين البلدين عن طريق ضباط اتصال عينتهم الحكومتان في تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٧٥ . ومن دواعي أسفنا ، فان محاولاتنا المتكررة لاجراء اتصالات مع ضباط الاتصال الكمبوتشي تم تجاهلها ، ومع ذلك فان جهودنا لبدء الحوار مع كمبوتشيا الديمقراطية في عواصم قليلة ، يوجد فيها تشيل للحكومتين لم تلق نجاحاً حتى الآن ، ورغم ذلك فان حكومة بلادي عازمة على مواصلة البحث ليجاد حل سلمي لمشكلات الحدود مع كمبوتشيا الديمقراطية وفقاً لسياستنا الاساسية القائمة على التعايش السلمي مع كل جيراننا . ان وفد بلادي يود أن يؤكد من جديد هنا ، أن تايلند ليست لديها أية مخططات عدوانية ضد أي من جاراتها بما في ذلك كمبوتشيا الديمقراطية ، وليست لديها أية أطماع لتحقيق مكاسب توسعية فيها . وفيما يتعلق بكمبوتشيا الديمقراطية ، فان تايلند تلتزم بصرامة بالبيان المشترك الصادر في ٣١ تشرين الاول / أكتوبر عام ١٩٧٥ بين البلدين .

لقد استمع وفد بلادي باهتمام الى البيان الذي ألقاه سعادة رئيس وفد جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ في هذه القاعة ، وحيث ان تايلند تدعو باستمرار الى سياسة الصداقة المتبادلة ، وتنتهج هذه السياسة مع جاراتها ومع كل البلدان بغض النظر عن الخلافات في النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وعلى أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل منها واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها ، ومبدأ عدم التدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية ، لذلك فمن الواضح تماما أن بيان لاو الذي يشير الى سياسة تايلند بأنها سياسة " غير ودية " لا يستند الى حقائق . ففيما يتعلق بلاو ، فان شعب تايلند له روابط عرقية وثقافية وثيقة مع شعبها على مدى عبر قرون ، سوف تسهم في تحقيق تلك الأهداف المفيدة ، وهي العيش في أخوة وسلم ، وتعاون وثيق مع شعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . ان حكومة تايلند الملكية ستواصل محاولاتها لتحسين العلاقات بين تايلند ولاو وفقاً للبيان المشترك الصادر في ٣ آب / أغسطس عام ١٩٧٦ بين البلدين .

وفيما يتعلق بجارات تايلند الاخرى ، مثل جمهورية فييت نام الاشتراكية ، فان حكومة

بلادى ستواصل الالتزام بالبيان المشترك بين تايلند وفيت نام بتاريخ ٦ آب/أغسطس عام ١٩٧٦ ، الذى يعدد أربع مبادئ من أجل تشجيع اقامة علاقات أفضل بين البلدين . ونأمل أن يتم تبادل السفراء في المستقبل القريب كما جاء في البيان الذى أشرت اليه . كذلك فانه من دواعي السرور أن الجانبين أظهرتا رغبة في القيام بمناقشات حول القضايا السياسية والتي تأمل تايلند في أنها سوف تحقق تفاهما جيدا كما تحقق الاستقرار الاقليمي ، والانسجام .

ان وفد بلادى يعتقد أن الامم المتحدة ماتزال المحفل العالمي الوحيد المتاح لنا لكي نفكر معا في بحثنا المشترك من أجل ايجاد حلول عالمية للمشكلات العالمية . ومع أن الحلول التي انتهجت في الماضي لم تكن على مستوى الاماني العامة ، الا أن المناقشات الدولية في الأمم المتحدة قد ولدت اهتماما عالميا بشأن المشكلات العالمية ، ومهدت لخلق مناخ من الرأى العام المؤيد لحلها وفقا لخطوط توجيهية من أجل ايجاد علاج دولي في المستقبل .

ان ما سبق من قول ، ينطبق على مناقشات نزع السلاح في السنوات الأخيرة ، التي لم تؤد الا الى نتائج قليلة . ان سياق التسلح بين الدول الكبرى مستمر بمعدل خطير يبعث على الجزع . ان التطورات والمعادنات الخاصة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية ومؤتمر هلسنكي ، والبحث عن سياسة الانفراج بين الدولتين الأعظم ، يجب أن تحدث تأثيرا على موقف نزع السلاح العالمي . ويجب ان نشاير في سعينا لتحقيق نزع السلاح والحد من التسلح وخاصة في مجال الاسلحة النووية والنووية الحرارية ، بحيث أن الموارد النادرة التي تهدد في انتاج اسلحة متقدمة وأسلحة دمار شامل ، يمكن أن توجه الى مشروعات التنمية السلمية لصالح البشر جميعا . ان حكومة بلادى ترحب لذلك ، بالمبادرات التي اتخذت لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح في أيار/مايو - حزيران/يونيه عام ١٩٧٨ . وان اجتماعات لجنة نزع السلاح في جنيف ، واية اجتماعات في المحافل الاخرى يمكن أن تمهد لها وأن تكون ضرورية لضمان نجاح هذه الدورة الاستثنائية .

وفي الشرق الأوسط ، فانه رغم تمديد وجود قوات المحافظة على السلام التابعة للأمم المتحدة بموافقة الدول المعنية حتى عام ١٩٧٨ ، ومع أن وقف اطلاق النار مايزال مستمرا ، الا ان الموقف هناك حساس للغاية بسبب استمرار احتلال الأراضي العربية التي احتلت اثناء حرب عام

١٩٦٧ ، وقيام مستوطنات اسرائيلية في هذه الأراضي انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك . ومن رأى وفد بلادى أن على جميع الأطراف المعنية ، أن تعمل معا نحو ايجاد تسوية دائمة ودية مبنية على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والمبادئ التي ستمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والعودة الى دياره ، وفي الوقت نفسه ضمان استقلال وسيادة اسرائيل وأمنها كدولة . وفي نفس الوقت لا يجب على أحد من الأطراف المعنية ان يتخذ اجراء من جانب واحد من شأنه أن يعرض للخطر اعادة انعقاد مؤتمر جنيف أو انجاحه . وفي ضوء ما سلف ، فان وفد بلادى يرحب بالبيان الأمريكي - السوفياتي المشترك عن الشرق الاوسط بتاريخ أول تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٧ ، والذي يبرهن على جدية الجهود التي يبذلها الرئيسين المشتركين لاعادة انعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية هذا العام .

ان مسألة قبرص ، التي بقيت لوقت طويل في جدول أعمال هذه الجمعية ، مازالت دون حل . ورغم الجهود التي لا تكل من جانب الأمين العام ومثله الخاص في قبرص ، فان المفاوضات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين التي عقدت في فيينا في أواخر آذار/ مارس من هذا العام قد انتهت دون تحقيق أية نتائج . ان استمرار وجود قوات السلم التابعة للأمم المتحدة هناك قد ساعد على الإبقاء على السلام الهش في الجزيرة . ويأمل وفد بلادى أنه مع استئناف المحادثات بين الطائفتين سيتمكن ايجاد حل مقبول منهما ، من شأنه أن يحافظ على استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص . وفي الوقت نفسه ، لا يجب اتخاذ أى اجراء يمكن أن يقلل من احتمالات ايجاد مثل هذه التسوية .

ان قضية حقوق الانسان التي تلقى الآن أهمية من جانب بعض القادة العالميين ، قد أصبحت قضية بالغة الحساسية ، خاصة لوجود خلافات كبيرة حول تعريف هذا التعبير ، ومدى تطبيقه من الناحية الواقعية . وفي حين أنه يوجد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، باعتباره الوثيقة الوحيدة المتفق عليها من جانب معظم الدول الأعضاء ، فان الأمم الصناعية تميل الى التركيز على الحرية السياسية والمدنية الواردة في النصف الأول من هذا الاعلان ، ولكن البلدان النامية تميل الى الاشارة الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتفاوتة ، والواردة في النصف الثاني من الاعلان .

ومع ذلك فان الهدف الأساسي من اعادة صحة الاهتمام بالشؤون الانسانية العالمية يسير في اتجاه سوف يدعم النسيج المعنوي للمجتمع العالمي ، بما يؤدي الى تحقيق مصالح الأفراد في النهاية . ان حكومة بلادي ترحب بهذه الجهود ان ان مبادئ حقوق الانسان مبنية على أنبل الافكار . وفي هذا الصدد فان وفدي يتفق مع الأمين العام الذي قال في تقريره عن أعمال المنظمة : " ان الهدف الأساسي لأعمال الامم المتحدة في هذا الميدان ليس توجيه الاتهام أو إثارة جدال لاذع ولكن استحداث وعي مشترك في المجتمع الدولي ولتشجيع التحسن فيما يتعلق بكرامة الفرد وحرياته الأساسية " (A/32/1, p.15) .

ومن رأي وفدي انه حتى يمكن ان يكون دعاة حقوق الانسان جديرين بالثقة ، فانه يجب ان يكون هنالك معيار واحد لكي نعرف ما اذا كانت حقوق الانسان قد انتهكت أم لا . أي ان المعايير المستخدمة يجب ان تكون هي نفس المعايير في كل الحالات ، ويجب الا تطبق بطريقة اختيارية . وعلاوة على ذلك فان جعل هذه القضية متعددة الأطراف وعلى اساس معايير موضوعية ولا تمييزية من شأنه ان يجنب تفاقم المنازعات الثنائية .

وفي تايلند هنالك تقليد انساني من أقدم التقاليد وتدرك الحكومة الحالية الحاجة الى توفير حقوق الانسان الأساسية ومتطلباتها بالنسبة لكل المواطنين . ووفقا لذلك فقد قامت بمشروعات حيوية مثل اصلاح الزراعي والتنمية الزراعية المتكاملة التي لقيت تأييدا شعبيا واسع النطاق . ونجحت أيضا في الحفاظ على القانون والنظام واستعادة ثقة الجماهير في حكومة شريفة . مثل هذه الجهود لضمان حقوق الانسان والاحتياجات الأساسية لشعبنا ستكون دون جدوى ، اذا لم يتحقق الأمن والاستقرار اللذين يكونان الأساس الصلد للتنمية الاقتصادية والتقدم الوطني .

ونحن في تايلند لدينا تقاليد انسانية ليس فقط فيما يتعلق بشعبنا ولكن بالنسبة للآخرين ايضا . ولهذا ولا اعتبارات انسانية سمحنا لأكثر من ١٣٠ ألف شخص من المشردين من الهند الصينية بدخول تايلند وقد منا لهم الاغاثات المؤقتة التي تتمثل في توفير المأوى والغذاء والرعاية الطبية لهم . هذه المهمة فرضت عبئا ثقيلا ماليا واداريا وأمنيا على بلدي ، مع زيادة تدفق اللاجئين ومايتعلق بذلك من مشكلات ، لأن حكومة تايلند مشغولة بمهمة مساعدة عدد كبير من الأشخاص المشردين الذين جاؤوا اليها في اعقاب النزاع بين فرنسا والهند الصينية في سنة ١٩٤٥ ، وحصلوا على مساعدة دولية من المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وكذلك من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومن الوكالات الخيرية أيضا .

واستجابة لنداء حكومة تايلند فان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين قدمت مساعدات عاجلة على نطاق واسع من جهود الفوث بالتعاون مع حكومة تايلند ، وبلدان اخرى ، والمنظمات الدولية ، والوكالات الخيرية . وبانقضاء الاتفاق الاول في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ فان حكومة بلادي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عقدا اتفاقا في ٢٢ تموز/ يوليو من هذا العام على أساس النداء الأخير الذي حدد فيه المفوض السامي المستهدف بزيادة جهود الاغاثة بمقدار ١٢٣٥ مليون دولار امريكي . وأود ان انتهز هذه الفرصة لكي أسجل امتنان حكومة بلادي وتقديرها للمفوض السامي لاستجابته الفعالة ، وجهده المستمر والأعمال الهامة التي يقوم بها معاونوه في هذا المجال في تايلند . وهناك هيئات أخرى تستحق تقديرنا مثل برنامج الغذاء العالمي ، الذي قدم المعونة الغذائية للأشخاص المشردين ، وكذلك سائر المنظمات مثل اللجنة الدولية الحكومية للهجرة الأوروبية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والكثير من الوكالات الدينية والخيرية فكل هذه الهيئات تستحق أيضا امتناننا وتقديرنا للمساعدات التي قدمتها .

ونأمل في ان تحث الجمعية العامة الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة والهيئات المعنية على تقديم التأييد الكامل للمفوض السامي بتوفير المساعدة اللازمة لهؤلاء الأشخاص المشردين والتي تشكل منحهم مشكلة انسانية دولية ملحة .

أود أيضا ان أعبر عن تقدير حكومة بلادي الخالص للبلدان التي لم تسهم فقط في أعمال الاغاثة بل زادت ايضا من مساعدتها لبرنامج الفوث الحالي في تايلند ، بما في ذلك الدول التي تواصل قبول عدد كبير من الأشخاص المشردين لاعادة توطيئهم وبذلك تمكنهم من البدء في حياة جديدة . ونأمل باخلاص في ان هذه البلدان وكذلك سائر البلدان التي هي في موقف يسمح لها بأن تفعل ذلك ، ان تترجم اهتمامها بالشؤون الانسانية الى اجراءات عملية محددة وذلك للمساعدة على التخفيف من محنة هؤلاء الناس الذين كانوا أسوأ حظا من غيرهم .

وثمة مشكلة رئيسية أخرى تؤثر على الصحة العامة والرخاء ونوعية الحياة لسكان العالم ألا وهي مشكلة المخدرات .

ان حكومة تايلند تشعر بالقلق الشديد ان تلاحظ زيادة سوء استخدام المخدرات وادمانها في مناطق كثيرة من العالم . ومنذ عدة أعوام تم الاتفاق على ان هذه المشكلة تتطلب اجراءات عاجلة

يتعين على المجتمع الدولي ان يتخذها للقضاء على انتاج وتجارة وتهريب المخدرات غير المشروعة ولمقاومة انتشار ادمانها . الا انه حتى اليوم لم تتحقق هذه الأهداف . وفي الوقت الحاضر ، فقد بذلت حكومتي كل مافي وسعها لمنع تهريب تجارة المخدرات عبر اقليمنا ، ويتم هذا بالتعاون مع وكالات تنفيذ القانون والتابعة للحكومة المعنية ، وكذلك الأمم المتحدة ، ومهمتنا في مقاومة تجار المخدرات قد أدت حتى اليوم الى نتائج مشجعة ، وما نزال كذلك تقاوم هذه الآفة عن طريق حملة تثقيفية في جميع انحاء البلاد ضد استخدام المخدرات بطريقة غير مشروعة .

وفي بداية هذا العام ، قامت حكومة تايلند الحالية بانشاء مكتب جديد للتحكم في المخدرات لتحسين التنسيق والجهود والترتيبات التي سوف تتخذها الحكومات والوكالات المتخصصة المكلفة بمختلف مهام منع سوء استخدام المخدرات وتهريبها . ولقد حققت الجهود لاقتناع القبائل الجبلية بالامتناع عن زراعة الخشخاش في المنطقة الشمالية من بلادنا تقدا ما كبيرا تحت اشراف برنامج مشترك تابع للأمم المتحدة وتايلند للرقابة على سوء استخدام المخدرات . ورغم اننا واجهنا صعوبات جملة في الحصول على أسواق بديلة بأسعار معقولة لمحاصيل بديلة فان تايلند مصممة على المضي قدما بالمشروع الحالي .

وأود ان أؤكد مرة أخرى تعهد حكومتي باحترام اي شكل من أشكال التعاون الثنائي أو الاقليمي أو متعدد الأطراف في الحملة المناهضة لسوء استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع فيها . وينبغي ان يبذل كل بلد مافي وسعه لكي يسهم بروح من التعاون في هذه الجهود المشتركة المضطلع بها في اطار الامم المتحدة وخارجها حتى نتمكن من تحقيق هدفنا المشترك ، ألا وهو القضاء على هذه الآفة من العالم حتى يتحرر من سوء استخدام المخدرات .

ان التفرقة ضد الشخص على أساس عنصري تشكل انتهاكا لحقوق الانسان الأساسية . وان سياسة تايلند في هذا الشأن صريحة لا لبس فيها . ان العنصرية والتمييز العنصري ، في أى شكل أو صورة بما في ذلك الفصل العنصري ، أمران بنغيضان الى حكومة تايلند وشعبها . ان سياسة الفصل العنصري ، كما هي مطبقة في جنوب افريقيا ، تشكل اهانة للكرامة الانسانية وتتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة . وقد اشتركت حكومتي في مؤتمر عالمي للعمل ضد الفصل العنصري عقد في شهر آب / أغسطس الماضي في لاغوس ، وانضمت الى جميع الذين عبروا عن مخاوفهم وقلقهم وقلق المجتمع الدولي من السياسة غير الانسانية للفصل العنصري . ويود وفد بلادي أن يكرر مرة أخرى تأييده المطلق وتضامنه الكامل مع كل من يناضلون حاليا للقضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري في افريقيا وفي أى مكان آخر في العالم .

ان مشاكل جنوب افريقيا اليوم ، تحتل مركز اهتمام المجتمع الدولي ، كما لم يحدث هذا من قبل . ولقد لعبت الأمم المتحدة دورا حاسما بشأن اطلاقنا على نكبة الشعب في كل من زيمبابوي وناميبيا . ولقد أوضح المؤتمر الدولي ، لتأييد شعبي زيمبابوي وناميبيا الذي عقد في مابوتو في شهر آيار / مايو من هذا العام ، المشاكل الخطيرة القائمة هناك ، وندرك كل واحد منا بالتزامه للعمل من أجل وضع حد ، وبأسرع وقت ممكن ، لحكم الأقلية ولسياسة التفرقة العنصرية غير الانسانية . ومن المؤسف في زيمبابوي ، أن نظام الأقلية غير الشرعي مايزال يتشدد ، وقد صعد حملة قمع بشعة ضد الشعب هناك . وقد انضمت تايلند الى عدد كبير من الدول الأعضاء التي تؤيد شعب زيمبابوي في نضاله العادل لتحقيق الاستقلال على أساس مبدأ حكم الأغلبية ، وعن طريق صوت واحد للرجل الواحد .

ويضم وفد بلادي أيضا صوته الى الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة لوضع حد للاحتلال غير الشرعي من قبل جنوب افريقيا لناميبيا . ولا بد من عقد انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن في ناميبيا بأكملها ككيان سياسي واحد وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . ان شعب ناميبيا مع منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) التي تشكل رأس حربة لهذا الشعب ، يجب أن يحقق تقرير مصيره واستقلاله في اطار ناميبيا الموحدة . واننا نأسف

لأى اجراء خادع تتخذة جنوب افريقيا لاستمرار استقلالها الاستعماري لشعب ناميبيا ، ولوضع عقبات اضافية أمام تقدمه نحو الاستقلال . ومع ذلك يأمل وفد بلادي ، في ان الجهود الدبلوماسية المشتركة التي تتم في الوقت الحاضر من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة سوف تساعد في اقناع الزعماء في النظامين المعنيين بمصلحتهم في أن يكونوا أقل تشددا من أجل احراز تقدم نحو الاستقلال التام لناميبيا وزمبابوي دون اراقة مزيد من الدماء .

ان النظام الاقتصادي الدولي الذي تكون بعد الحرب العالمية الثانية ، قد أثبت انه غير فعال بالنسبة للأساليب المتغيرة للنمو الاقتصادي وزيادة التبادل بين الأمم . وكنتيجة لذلك ، فقد أدركت كثير من البلدان المتقدمة والنامية أن هناك حاجة حقيقية لتغيير كامل في النظام الاقتصادي الدولي القائم . ان عملية التفاوض من أجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، قائمة في سلسلة من المحافل سواء داخل أو خارج الأمم المتحدة ، حيث تقوم الدول النامية بدور كبير فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو الأمل الوحيد بالنسبة لمستقبل الدول النامية ، نظرا لأنه يهدف أساسا الى اصلاح الاختلال في التوازن الموجود منذ فترة طويلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وذلك لصالح الجميع . ان ما نتطلع اليه ، كأعضاء في مجتمع الدول النامية ، هو اتخاذ اجراءات مؤسسية تكفل : أولا ، استقرار أسعار المواد الأولية ، خاصة المتعلقة بالمواد المصنعة . ثانيا ، زيادة نصيب الدول النامية في صادرات العالم من المنتجات المصنعة . ثالثا ، تدفق أكبر في المعونة من أجل التنمية بشروط حقيقية . رابعا ، زيادة استثمار رؤوس الأموال في المجالات المناسبة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني للدول النامية ، خامسا ، تقليل اعتماد البلدان النامية على الواردات من السلع المصنعة .

وان تايلند ، كمنتج ومصدر للمواد الأولية ، تشارك أيضا هذه الرغبة التي عبرت عنها البلدان النامية في مختلف محافل المفاوضات والتعهدات ، حتى تقوم البلدان الصناعية باستيراد كميات متزايدة من البضائع المختلفة منها . أضف الى ذلك ، أن أية قيود على التبادل التجاري تنشأ بسبب الحواجز الجمركية أو غير الجمركية في البلدان المتقدمة يجب تخفيضها أو القضاء عليها . ان الضعف المتزايد في حركة التبادل التجاري الدولي في الوقت الحالي ، وهو ذو أثر مباشر على تايلند وغيرها من الدول النامية الأخرى ، انما هو نتيجة لعدم ثبات أسعار المواد الأولية

ان تقلبات الأسعار ، تعمل ضد امكانية النمو الاقتصادي ، نظرا لنتائجها على العائدات من الصادرات . ويجب التأكيد على أهمية هذه المشكلة بقدر كاف في دول العالم النامي . وكمثال على ذلك ، فان الـ ١٨ سلعة التي حددتها الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي ، قد تم تحديدها باعتبار أنها تعنى في المقام الأول أهمية تصديرية للبلدان النامية ان تشكل عائداتها ثلث العائد التصديري لتايلند . ان أية تقلبات عكسية في أسعار هذه الموارد ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاد النامي ، مثل اقتصادنا . ولهذا السبب ترحب تايلند بما أحرزه ، ولو بصورة متواضعة ، مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، الذي أدى إلى خطوات محددة أوصلت إلى إقامة صندوق مشترك ، يهدف إلى تحسين هيكل أسواق السلع الدولية، فيما يتعلق بالتنمية على المدى الطويل في البلدان النامية .

ان الملاحظات التي أشرت إليها ، لا تعكس فقط وجهات نظر تايلند ، ولكنها تعكس أيضا وجهة نظر الشركاء في منظمة جنوب شرقي آسيا كما ورد في البيان المشترك الذي صدر بعد الاجتماع الثاني الذي عقد في أغسطس من هذا العام لرؤساء حكومات بلدان جنوب شرق آسيا في كوالا لامبور . ان قلق وجهود مجموعة دول جنوب شرقي آسيا من البلدان النامية ، تشبه تماما تلك التي تسود البلدان النامية ككل ، والتي عبرت عنها دائما من محافل الأمم المتحدة منذ الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة .

لقد أدى مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي إلى بعض النتائج الإيجابية ، وتوصل إلى اتفاقات محدودة فيما يتعلق ببعض المجالات ، حيث الحاجة واضحة إلى استمرار المفاوضات بين الشمال والجنوب . ومع ذلك ، فان النتائج الشاملة كانت أقل من الأهداف المتفق عليها ، ولم يتم احراز أى تقدم حقيقي بالنسبة لإعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي ، أو حل المشاكل الأكثر الحاحا التي تواجه البلدان النامية اليوم .

وخلال الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، فقد شعرنا بالأسف ، ونظرا لعدم توفر الوقت لم يتم التوصل الى أية نتيجة مرضية للجميع بشأن تقييم مؤتمر باريس . ومع ذلك لا يجب أن نفقد الأمل . ولا بد من وضع هذا المؤتمر الدولي في اطاره الملائم ، وعلى انها مرحلة واحدة طويلة في عملية الحوار بين الشمال والجنوب . ونظرا لأن وقتا قيما قد سبق أن ضاع منا فلا بد للدول متقدمة النمو والدول النامية على حد سواء ، أن تتركس جهودها وأن تضاعف منها في اطار نظام الأمم المتحدة لتغيير مواقفها . وكذلك استعراض مواقفها فيما يتعلق بالمشاكل التي لم تجد لها حلولا حتى الآن ، وخاصة تلك المشاكل المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان وفد تايلند يؤيد الاقتراح الذي قدمته مجموعة ال ٧٧ خلال الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة ، لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٠ على أكثر تقدير ، لتقييم التقدم الذي أحرز في مختلف محافل نظام الامم المتحدة بالنسبة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وكدولة منتجة للغذاء ومصدرة له ، فان تايلند تشرفت بأن تنتخب في العام الماضي عضوا في مجلس الغذاء العالمي . وقد لاحظنا أيضا بارتياح أن بعض الاتفاقيات الاساسية قد تم التوصل اليها في مجال الأغذية والزراعة خلال مؤتمر باريس . وانه لما شك فيه أن حلولا للمشاكل الأكثر الحاحا والمتعلقة بالغذاء في العالم ، ومنها سوء التغذية ، وتحسين الانتاج الزراعي في البلدان النامية ، كلها تتطلب ضرورة أن ينظر اليها على انها موضوعات تثير القلق الشديد ، كما انها من مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله . وعلينا ان نؤكد باستمرار انه توجد في البلدان النامية علاقة حيوية بين الزراعة ، والانتاج الغذائي ، والتنمية الريفية ، على أساس الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ، ونمو هذه البلاد . وفي هذا الاطار فان تايلند التي شاركت في الاجتماع الوزاري الثالث لمجلس الغذاء العالمي في مانيلا في شهر حزيران / يونيه من هذا العام ، تود أن تعبر مرة أخرى عن تأييدها التام للقرارات التي صدرت عن هذا الاجتماع ، والتي تهدف أساسا الى زيادة انتاج الغذاء العالمي للمساعدة على تخفيف حدة مشكلة نقص الغذاء في العالم .

وفيما يتعلق بسياسات وبرامج المعونة الغذائية ، فان تايلند تود أن تعبر عن قلقها ، وان يكون من الملائم أن نراعي عدم وجود آثار سلبية ، لأنها ستؤثر ليس فقط على الانتاج الغذائي بالنسبة للدول التي تحصل على الغذاء ، ولكن أيضا بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة له . ونحن نؤيد مبدأ

المعاملة الثلاثية في أى برنامج غذائي يتعلق بالمعونة الغذائية ، وكذلك تطبيق المبادئ الى أقصى حد ممكن من جانب البلدان والوكالات المتبرعة .

ويود وفد بلادى أن يعبر عن ارتياحه لأن المستهدف وقدره بليون دولار قد تم تحقيقه فيما يتعلق بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولصالح الجميع نود أن نعبر عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة ، وللمدير التنفيذي لمجلس الغذاء العالمي على الجهود المستمرة التي بذلها كل منهما في عملية انشاء هذا الصندوق ، وان البداية المبكرة لعمليات هذا الصندوق تعدّ أمراً أساسياً من أجل حل مشاكل الغذاء العالمية .

ان عام ١٩٧٦ كان عاماً رئيسياً ودقيقاً بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والجهات المشتركة معه . ونظراً لأن الامر كان يتعلق خلال هذا العام بالدورة الاولى لبرمجة برامج الأمم المتحدة الانمائية ، فانه كان أيضاً العام الذي شهد فيه البرنامج ، كوكالة من وكالات الامم المتحدة المكلفة بتمويل الأنشطة الانمائية ، شهد مشاكل ادارية ومالية عنيفة . وكانت هناك قرارات صعبة للغاية ، كان على المديرين أن يصدروها لاعادة الثقة في هذا الشأن ، ومن أجل اتخاذ الخطوات اللازمة ، وعلى وجه السرعة ، وشجاعة ، فاننا نود بالتالي أن نشكر مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي وجميع زملائه على الجهود التي بذلوها للتغلب على الصعوبات التي واجهوها من أجل وضع البرنامج على الطريق الصحيح .

ان اهمية وجدوى برنامج الامم المتحدة الانمائي تكمن ليس فقط في انه على المستوى العالمي يمثل تكريسا لهذا التعهد الذي قطعه العالم بجمع الموارد الفنية ، والمعلومات في سلسلة من المجالات ، لمساعدة البلدان النامية لسد حاجتها الانمائية الوطنية والاقليمية ، ولكن الذي له مغزاه أيضاً هو الدور الذي يلعبه البرنامج كعامل حفاز ومبتكر في الصناعات الحديثة والتقنيات ، في التعاون الفني والتكنولوجي الانمائية ذلك الدور الذي يهدف الى مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرات اللازمة لها للتوصل الى الاعتماد الذاتي ، بصفة منفردة ، وفيما بينها . وهكذا ، فانه يمكن للأمم المتحدة أن تخدم الاحتياجات طويلة المدى لغالبية سكان العالم ، وأن تتحول بذلك الى أداة قيّمة وأصلية من اجل اقتصاد العالم ، والتقدم الاجتماعي . وكعضو في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي فان تايلند سوف تبذل كل ما في وسعها لتعزيز هذا الدور ، وتستعهد

بتقديم تأييدها الكامل وتعاونها من أجل هذه المهمة المشتركة كي يتحول البرنامج الى أداة أكثر فاعلية وجدوى .

انتقل الآن الى الدور الذى تلعبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادى . ومناسبة افتتاح الدورة الثانية والثلاثين لتلك اللجنة في بانكوك ، فان رئيس وزراء بلادى قد تحدث ليس فقط عن الدور القيم الذى تلعبه هذه اللجنة كهزمة وصل بين الدول متقدمة النمو والبلدان النامية في المنطقة ، ولكن أيضا للدور الذى تلعبه هذه اللجنة من أجل النهوض بالتعاون بين البلدان النامية نفسها . وفي هذا الشأن ، فان وفد بلادى الذى درس عن كذب هذه المشكلة ، يود أن يسجل التقدم الهام الذى تم احرازه في مجال التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدان النامية . وبينما كان مؤتمر التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية في المكسيك لم يحرز نتائج واضحة ، فان خطوة هامة قد أحرزت ، ونأمل أنها سوف تسبق غيرها عند ما يتم احرازها في اطار المنجزات في هذا المجال الهام . وبالنسبة للتعاون الفنى بين البلدان النامية ، أود أن أكرر هنا تقديرنا للجهود الايجابية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى وكذلك ، وكالات الامم المتحدة المعنية ليس فقط من أجل تشجيع المشروعات الخاصة بالتعاون الفنى بين البلدان النامية ، ولكن أيضا ما هو أكثر أهمية في النهوض بمفهوم التعاون الفنى بين البلدان النامية كمفهوم رئيسي من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان الاتفاق الدولى بشأن قانون البحار كان يجب أن نوقعه منذ فترة طويلة . وعلى الرغم من انه تم احراز بعض التقدم خلال الدورة السادسة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار ، فان هناك موضوعات أساسية عديدة لم تجد حولا حتى الآن ، ولا بد أن تكون محل مفاوضات خلال الدورة المقبلة في جنيف . ومن بين التقدم الهام الذى تم احرازه هو اصدار نص التفاوض المركب غير الرسمى الذى اشتمل على جميع الفصول في وثيقة واحدة . واذ كان لمؤتمر قانون البحار أن ينجح في الدورة المقبلة فلا بد أن تسود درجة عالية من الارادة السياسية ، والثقة المتبادلة . ويود وفدى أن يناشد جميع الأطراف المعنية وان يطلب منها أن تعمل وأن تضاعف من جهودها حول هذا الموضوع الهام وروح من التفاهم المتبادل .

وهكذا ، فان عمر الامم المتحدة ، قد بلغ حتى الآن اثنين وثلاثين عاما . وقد مرت الانظمة والممارسات التي تحكم العلاقات الدولية ، طوال هذه الأعوام ، بتغيرات عميقة ، ولم تعد بعض الافتراضات الأساسية للعقود الاخيرة ذات قيمة . ولقد اختلفت بعض المسائل التي كانت تسيطر على العالم ، بينما بدأت تبرز أحداث جديدة في جدول الأعمال العالمي . وقد تحول التكافل الى ميزة تتسم بها العلاقات الدولية ، كما بدأ يتلاشى بسرعة الفرق بين الجوانب السياسية والاقتصادية للشؤون الدولية . كذلك فان المنظمة قد تغيرت . ليس لأن دول كثيرة اخرى قد انضمت اليها ، ولكن لان موضوعات متزايدة أصبحت محل دراسة على المستوى الدولي ، وكما يشهد على ذلك الدورة الحالية للمؤتمرات الموضوعية المعقودة تحت اشراف الامم المتحدة .

ومما لا شك فيه أن على الدول الأعضاء ، أن تبذل ما في وسعها ، ازاء هذه التغيرات الهامة ، مع حسن النية وبعد النظر ، لايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحويل الامم المتحدة الى اداة اكثر فعالية في مواجهة هذه التحديات .

ورغم أن مؤسسوا الامم المتحدة قد اثبتوا انهم بعيدو النظر ، وأصدروا قرارات تكيّفت بصورة رائعة مع الموقف ، ومع ذلك فان العديد من جوانب مفاهيم المظني والمبادئ التي كانت سائدة ، والتي أدت الى انشاء هذا الجهاز ، قد اصبحت غير ملائمة ، ولا تسمح للمنظمة بمواجهة التزاماتها المتزايدة يوما بعد يوم . ويلاحظ وفدى أن الجمعية العامة قد قامت خلال الدورة التاسعة والعشرين ، بانشاء لجنة مخصصة معنية بميثاق الامم المتحدة . كذلك حصلنا على توصيات الحكمة الثلاث عشرة فيما يتعلق باعادة تشكيل الامم المتحدة ، وخاصة اعادة تنظيم القطاع الاقتصادي . هذه نصوص لا بد من دراستها بجدية ، لكي تتخذ الاجراءات التي سوف تسمح بالقضاء على أوجه النقص ، ويتطوير أفضل لمنظمتنا .

ولا بد ان نعترف قبل كل شيء ، بأن مصدرا رئيسيا من مصادر قوة منظمتنا العالمية ، يستمد من انها قد عبرت عن بعض التطلعات العميقة للانسانية . ان هذه السلطة المعنوية هي التي تشكل المصدر الحيوي لقوة الامم المتحدة . ان على جميع الدول الاعضاء أن تحافظ على الهيبة والسلطة المعنوية لهذه المنظمة ، وعدم تفتيتها عن طريق اصدار قرارات متناقضة مثلا . ان مثل هذا ، لا يمكن الا ان يقوض سلطة وفعالية هذه الاداة التي ماتزال أفضل أمل للانسانية .

وأخيرا ، أود أن أشيد بحرارة وأن أحيي باخلاص الأمين العام ، ذا الكفاءة العالية سعادة السيد كورث فالدهايم ، الذي تقع على عاتقه مهمة جسيمة في رئاسة هذه المنظمة العالمية . ومن أجل تفانيه في قضية السلم والحرية والعدالة والتقدم الانساني ، فانه يستحق دائما وبجدارة تأييدنا الكامل ، لقيامه بهذه المهمة الصعبة والدقيقة للغاية .

ان رفاهية الدول والبشر أصبحت اليوم مرتبطة بصلات يتعذر تغييرها . ان تحديات مشتركة كثيرة تواجهنا اليوم : لحل المنازعات السياسية القائمة ، والتقدم نحو نزع السلاح ، والقضاء على جميع آثار الاستعمار ، والعمل من أجل تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وحماية البيئة العالمية ، وحماية الموارد غير المتجددة القائمة ، وضمان الاحترام في العالم بأكمله لحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية . اذن فلنقرر مواجهة جميع هذه التحديات سويا ، وليسهم كل منا في تحمل مسؤولياته ، حتى يمكن للعالم بأكمله ان يحتل مكانا افضل تعيش فيه الانسانية جمعا .

السيد عبد الله (عمان) : السيد الرئيس ، باسم وفد بلادي ، وباسمي شخصيا ،

اقدم لكم خالص التهنية على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة ، معبرا عن ثقتي بأننا سنحقق خلالها المزيد من الأعمال ذات النفع المشترك لمجتمعنا الدولي ، وسيساعدنا على ذلك خبرتكم الطويلة المقرونة بما عرف عنكم من حنكة وسداد ، وعن جهود حكومتكم المخلصة في خدمة السلام . ولذا فلا يخالجنني الشك ، سيدي الرئيس ، بانكم ستقومون بالمهمة الموكولة لكم خير قيام .

كما لا يفوتني أن أشيد بحسن ادارة سلفكم الموقر السيد أميراسنغ ، لاعمال دورتنا السابقة مما امكن معه انجاز أعمال كثيرة وهامة ، وأود كذلك أن أشيد بجهود السكرتير العام الدكتور كورث فالدهايم المتواصلة في خدمة هذه المنظمة وميثاقها . كما وان انتهز هذه المناسبة للترحيب بالأعضاء الجدد الذين انضموا لمنظمتنا في هذه الدورة .

السيد الرئيس ، ان بلادي تولي أهمية كبرى لدور الامم المتحدة في توطيد دعائم الأمن والسلم الدوليين ، وفي دفع عجلة التعاون بين الامم في كافة المجالات الممكنة ، مما يتحقق معه الرخاء والاستقرار للمجتمع البشري بأسره ، وتجنب به كوارث الحروب ومضار الصراعات والمنازعات التي تعصف بأطاني الشعوب في الأمن والاستقرار والحياة الحرة الكريمة .

وبالرغم من أننا نقر للامم المتحدة تحقيقها لانجازات هامة وعديدة في خدمة السلم والأمن الدوليين ، وفي سبيل تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول ، الا اننا نرى ، ان دور الامم المتحدة في كلا هذين المجالين لم يأخذ بعد مداه الأمثل ، فلا السلام العالمي بسائد كما يجب ، ولا التعاون الاقتصادي الدولي بسائر كما ينبغي ، وفي كلا الحالتين ، تبقى الحاجة ملحة اكثر منها في أى وقت مضى ، لمزيد من السعي المشترك الماثير لابعاد التهديدات الماثلة للسلم العالمي ، وازاحة العقبات القائمة امام مزيد من التعاون الاقتصادي الدولي .

السيد الرئيس ، ان من أخطر ما يعرض السلم والأمن الدوليين هو تدهور الوضع في الشرق الاوسط ، هذا التدهور الناتج عن تحدى اسرائيل للارادة الدولية المتمثلة في ميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

ان عرقلة اسرائيل المتعمدة لمساعي السلام المبدولة حالياً تعرض المنطقة لخطر انفجار حرب جديدة ، لن تنحصر ابعادها المدمرة في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، وانما ستتعداه الى العالم بأسره .

لقد أضحى الوضع في الشرق الاوسط اليوم على مفترق طريقتين ، فاما ان تنجح مساعي السلام ويتحقق السلام العادل والدائم في المنطقة ، واما ان تنتكس هذه الجهود فيؤدى حتما الى انفجار جديد ومريع .

اذن فلا سبيل أمام المجتمع الدولي - الذي تمثلون ارادته - الا بدعوه للشرعية وتأييده للعدالة وسعيه للسلام ووضع حد لتعننت اسرائيل ومطالبتها باحترام القانون الدولي وتنفيذها لقرارات الامم المتحدة خاصة قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) والقاضيين بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ، وبانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وازاء هذا ، فانه على المجتمع الدولي كذلك ، أن يسعى الى اعطاء الشعب الفلسطيني كامل حقوقه الشرعية الثابتة .

ان ايمان بلادى المطلق بأن أمن وسلام المجتمع الدولي بأسره كل لا يتجزأ ، يجعلها تنظر بقلق بالغ لما يجرى في القارة الافريقية من تدخل خطير في الشؤون الداخلية لشعوب هذه القارة من قبل قوى خارجية .

ان هذا التدخل الخارجي ، انما يؤدي الى تفاقم المشاكل التي تعاني منها القارة الافريقية ويجعل دول القارة بمنأى عن السلام الحقيقي الذي تنشده وينشده لها المجتمع الدولي ، خاصة بعد المعاناة الطويلة المريرة التي مرت بها شعوب القارة في نضالها من أجل الاستقلال . اننا لا نرى في هذا التدخل الخارجي الا ضربة لأمانى الشعوب الافريقية في سعيها للعيش في حرية وسلام ، وفقا للنظام الذى تختاره وتقرره بارادة حرة بعيدا عن أى تأثير خارجي . كما وأن هذا التدخل يهدف الى تقويض المساعي والجهود المبذولة حاليا والتي تسعى ليجاد حلول لمشاكل القارة الافريقية الطحة ، بما يعود عليها بالأمن والاستقرار ، وتساعد فى انماء المقدرات الاقتصادية لشعوبها .

ان تنفيذ الاعلان الخاص بجعل منطقة المحيط الهندى منطقة سلام ، سيجنب هذه المنطقة الدخول في الصراعات الدولية ويضمن بقاءها بعيدة عن تلك الصراعات ، مما يساعد شعوبها على النهوض ببلدانها في جو من الامن والاستقرار والمشاركة بفعالية أكثر في حل المشاكل التي تواجه البشرية .

ومن المشاكل التي لا تزال مصدر قلق لنا جميعا مواصلة سباق التسلح بين القوى الكبرى فبالاضافة لما يؤدي اليه من هدر كبير للاموال ، فانه قد يجر العالم الى حافة هوة سحيقة . ومع أن الامم المتحدة لم تحقق خلال الاعوام الماضية قدرا كافيا من الاتفاق بشأن موضوعات نـزع السلاح المتعددة والمطروحة أمامها ، فاننا نرى الحاجة لمزيد من الجهود بغية تحقيق خطوات جديدة واحراز المزيد من التقدم في هذا الشأن .

ونحن نتطلع الى الدورة الخاصة القادمة للامم المتحدة والمخصصة لمناقشة موضوعات نزع السلاح . ونتمنى أن يحرز خلالها تقدم مشر .
كذلك فان الركود الذي يمر به الوفاق الدولي يلقي على عاتق الدولتين الاعظم مسؤوليـــــة خاصة بسبب استمرار الصراعات بينها . ان هذه الصراعات لا تحد من قدرة الدولتين الاعظم على المشاركة الفعالة في حل مشاكل العالم المتعددة فحسب ، بل يتعدى تأثيرها السلبي الى سياسات الدول الاخرى التي ترتبط بعلاقات مع الدولتين الاعظم ، مما قد يؤدي الى تفاقم الخلافات الاقليمية التي قد لا يصعب حلها اقليميا ان هي عولجت بمنأى عن صراعات القوى الكبرى . لذا فان مسؤولية حفظ السلام والأمن العالميين ، وان كانت مسؤولية مشتركة لجميع الدول ، الا أن للدولتين الاعظم سهم أكبر فيها ، وعليها لذلك ، أن تسعى للقضاء على صراعاتها المزمنة ورعاية مصالح المجتمع الدولي وضمن أمنه واستقراره .

أنتقل الآن للمشاكل الاقتصادية العالمية المعاصرة ، وما لاشك فيه أن قدرا من التعاون الاقتصادي قائم اليوم بين دولنا ، ولكننا نرجو تحقيق قدر أكبر من هذا التعاون حتى تتمكن الدول النامية من زيادة معدلات تنميتها . ونحن ندعو لمضاعفة الجهد حتى تخدم التجارة الدوليـــــة والمساعدات الخارجية أهداف التنمية في الدول النامية ، ونأمل في أن يستمر الحوار بهدف الاتفاق على مكافحة التضخم وتخفيف عبثي الديون وفوائدها على الدول النامية ، وغير ذلك مما عبرت عنه مرارا الدول النامية من على هذه المنصة .

ولكي نكون واقعيين ، فانه ليس بمجرد ادراكنا للطبيعة التكاملية للاقتصاد الدولي ولا بمجرد اقرارنا بضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول ، نكون قد تغلبنا على المشاكل الاقتصادية العملية التي تواجه عالمنا اليوم . فمن بين المجموعة الدولية بلدان خطت شوطا بعيدا في التنمية الاقتصادية وأصبحت لها قاعدة صناعية وكوادر بشرية مدربة تدعم رخاءها الاقتصادي وتسير به قدما الى الامام ، كما أن من بينها دول ، وهي لسوء الحظ تشكل الغالبية العظمى ، لا تزال تفتقر الى المـــــوارد الكافية لتطوير اقتصادها بنفسها ، وهي اذن في حاجة الى عون خارجي يساعدها في مجهودها الانمائي .

ونرى ، سيدى الرئيس ، أنه على كل من هاتين المجموعتين مسؤولية خاصة نتيجة لوضعها الاقتصادي لتحقيق ما نشده جميعا من تكامل اقتصادى دولى مبني على التعاون السليم فيما بين الدول . فيقدر ما ينبغي للدول النامية أن تضاعف جهودها الانمائية بالتركيز على الانشطة الانمائية المنتجة في ظل سياسات معتدلة وواعية ، بنفس القدر يجب على الدول المتقدمة صناعيا أن تبادر الى تخصيص مزيد من العون الاقتصادي لهذه الدول لتدفع عجلة التنمية فيها الى الامام . ان تلاقي الجهود الانمائية للدول النامية من جهة والمبادرات الايجابية من قبل الدول المتقدمة لدعم هذه الجهود من الجهة الاخرى ، لهو أمثل ملتقى لتحقيق النتائج المثلى في سبيل تضيق شقة الفوارق الاقتصادية في العالم .

وبطبيعة الحال ، فليس الامر مقصورا على المساعدات . فهناك ، كما نعرف ، الحاجة الملحة الى تطوير نمط التعاون الاقتصادي والتجارى بين دول المجموعتين ، بحيث يصبح أكثر انصافا لمطالبات الدول النامية مما هو عليه اليوم . هناك أيضا مسألة نقل التكنولوجيا الى الدول النامية ، والذي لا بد من تسهيله وتعجيله حتى تتمكن الدول النامية من تطوير اقتصادياتها صناعيا بأسرع وقت . وهناك كذلك مسألة أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية ، وبالمقابل أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها لها الدول المتقدمة ، وضرورة ايجاد ترابط منطقي منصف في زيادات الاسعار التي تطرأ على الاثنيين .

لقد تابعنا ، سيدى الرئيس ، حوار الشمال والجنوب الذى دار في باريس بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية ، هذا الحوار الذى يهدف الى ارساء قواعد نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة للدول النامية .

ورغم أن هذا الحوار لم يحقق كل ما كنا نرتقبه الا أنه حقق بعض الخطوات المحدودة مثل انشاء الصندوق المشترك لتمويل المخزونات السلعية في اطار البرنامج المتكامل للسلع وكذلك بعض الاحكام المتعلقة بالمساعدات الحكومية للتنمية . ونأمل أن تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ ما وافقت عليه وبمواصلة الحوار مع الدول النامية حتى يمكن الوصول الى ارساء أسس نظام اقتصادى دولى جديد بما يحقق الفائدة للجميع ، ولذا فنحن ندعو لمواصلة حوار الشمال والجنوب ، وبنفس الحماس وتحقيقا لنفس الهدف نأمل كذلك أن يواصل الحوار العربي الاوروبى عمله بمزيد من الايجابية تحقيقا للمنافع والمصالح المتبادلة .

لقد دأبت بلادى على المشاركة في المؤتمرات العديدة الخاصة بقانون البحار ، ايماناً منها لما لهذه المؤتمرات من أهمية خاصة لجميع أقطار العالم ، الساحلية منها وغير الساحلية ، المفلقة وشبه المفلقة ، ولكون بلادى ، سيدى الرئيس ، من الدول الساحلية فقد أسهمت بتقديم أوراق عمل وأفكار منذ مؤتمر قانون البحار الذى انعقد في كركاس ، ايماناً منها بأن هذا سيساهم ، ولو بقدر متواضع ، في ارساء قواعد قانونية عالمية لمختلف المواضيع الرئيسية التي نوقشت أو طرحت في تلك المؤتمرات . وكان الأمل يحدوها كما هو كذلك بالنسبة لأقطار العالم ، من أن ينتهي المؤتمر الأخير ، كما كان مؤملاً منه ، الى صياغة اتفاقية دولية تتضمن جميع الأفكار والقواعد المختلفة لتنظيم المسائل المتعددة والهامة لمختلف مواضيع قانون البحار ، وبالرغم من عدم حدوث ذلك فاننا لا بد أن نشيد بما تم انجازه حتى الآن . آمليين أن يوفق المؤتمر القادم الى انجاز ما نصبو اليه .

يبقى بعد هذا موضوع طالما أولته بلادى الكثير من الاهتمام ودعت اليه بكل جدية واخلاص . انها الدعوة الى انتهاج نمط التعاون الاقليمي في كافة مجالاته كأساس عملي لتوسيع التعاون بين المجموعة الدولية بوجه عام . فالأطوار الاقليمي بما يتيح في الغالب من عوامل التجانس الاقتصادي والحضارى ، الى جانب التقارب الجغرافى ، لهو خير ضمان لنجاح التعاون على أوسع مداه بين دول تربطها هذه الصلات . والتعاون الاقليمي ، اذا ما طبق بطريقة تتفق وطاقت كل من دول المجموعة الاقليمية ، يتيح لها من امكانيات التكامل والتنسيق الاقتصادي والصناعى ما تستفيد منه كل من هذه الدول . وهو فوق ذلك كله ، يوثق ترابطها ويوطد روح الصداقة وحسن الجوار بينها ، كما يباعد احتمالات وقوع صراعات بينها .

وايماناً بهذا كله ، ويتوجيه من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، دأبت بلادى على الدعوة لاقامة مثل هذا التعاون في منطقتنا ، وسمعت اليه بكل اخلاص ، ولا تزال ، على أمل أن يتحقق المزيد من التعاون القائم بين دولنا في كافة المجالات الممكنة لخيرها وخير شعوبها جمعاء .

منذ انضمام بلادى للأسرة الدولية ، وهي تعمل في الداخل والخارج ، مدفوعة برغبة صادقة في اللحاق بركب التقدم الحضارى ، محققة معدلات كبيرة في النمو ، مستعينة في ذلك بتجارب من سبقها من الشعوب ، ايماناً منها بأن التجارب الانسانية هي ملك للبشرية ، وان المجتمع الدولي لم يعد في معزل عن بعضه البعض .

هناك موضوع أخير ، سيدى الرئيس ، لم أكن أرغب في التطرق اليه ، ولكنني بكل أسف ورغم حرصى على وقتكم الثمين ، أجد نفسي مضطرا للدرد على المغالطات التي وردت في خطاب رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية ، أمام الجمعية العامة يوم الاثنين الثالث من تشرين الأول / أكتوبر الماضي .

اسمح لي أولا أن أبين أن ماجاء في خطاب اليمن الجنوبي من مغالطات لا يعتبر مجافيا للحقائق فحسب ، بل يعد تدخلا كاملا في الشؤون الداخلية للغير مخالفا بذلك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وهو ما تحرض الأمم المتحدة على تجنبه .

لقد دأبت اليمن الجنوبية منذ استقلالها وبدوافع عدوانية ، على اثاره المشاكل ، وزعزعة الأمن في منطقة الجزيرة ، وذلك باحتضانها للمنظمات الارهابية ، وتنفيذها لمخططات احدى الدول الكبرى . ولقد حاولت سلطنة عمان ، مع غيرها من الدول العربية ، مساعدتها في التخلص من النفوذ الأجنبي ، ولقد أكدنا ذلك في خطاب عمان في مؤتمر دول عدم الانحياز في كولومبو . ولكن يبدو أن ممارسات الجبهة الحاكمة في عدن لا تنحصر في خلق المشاكل وعدم الاستقرار في المنطقة فحسب ، بل يتعداه الى الداخل ، والذي استهدف في الأصل القضاء على مقومات الروح الوطنية لدى شعب الجنوب ، الأمر الذى أدى الى اعدام واغتيال الآلاف من شعب الجنوب ، افراد وقيادات ، في داخل اليمن وخارجها مما أدى الى تشريد ما يقرب من نصف مليون مواطن اجبروا بصورة أو بأخرى على ترك بلادهم والاقامة في البلاد المجاورة ، الأمر الذى أدى أيضا الى خلق مشاكل كثيرة للدول المضيفة لأفواج اللاجئين من اليمن الجنوبي ، لا لشيء الا انهم لا يوافقون نظام الحكم الحاكم على ترك معتقداتهم الروحية ، والا نصياح للقوانين والأنظمة التعسفية والتي تسنها السلطات الحاكمة .

ان أخطر ما يهمنى ، ويهم العالم بأسره ، هو أن سياسة اليمن الجنوبي قد اعتمدت أساسا لسياستها ، سياسة الارهاب ، وان عملاءها الارهابيين يعملون بشكل محموم لخلق الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار في منطقتنا . وان ما يقلقنا ، هو أن تتعرض سلامة الملاحة في مضيق هرمز الى خطر الارهاب ، مما يؤثر على سلامة مرور ناقلات البترول الدولية ، التي تمر عبر هذا المضيق الحيوى والهام لكافة شعوب العالم . ان بلادى تشعر بمسؤولية خاصة في حماية وضمن سلامة

الملاحة الدولية في هذا المضيق ولن تسمح على الإطلاق بتعرضه للخطر . اننا نحمل اليمين الجنوبي المسؤولية الكاملة في خلقها لظروف ، سوف تعرض العالم جميعا لأضرار اقتصادية ، من جراء سياستها القاضية بدعم الارهاب والمنظمات الارهابية . ولسنا في حاجة الى تأكيد ذلك ، فقد أكده رئيس مجلس الرئاسة لليمن الجنوبي نفسه ، أماكم من على هذا المنبر . لقد رغبتنا أن نوجه عناية الدول الاعضاء للحقائق السابقة ، وقد كان يحدونا الأمل أن اليمن الجنوبي قد انتهج سياسة واقعية للتعايش بين الأنظمة المختلفة في المنطقة ، ولكن وللأسف لقد أعلن النظام الحاكم في عدن أماكم ، بما لا يقبل الشك ، انه لا يرغب في خلق ظروف مواتية للتعايش والاستقرار والسلام في هذه المنطقة من العالم . ان دولة كاليمين الجنوبي ، لا تعير المسؤولية الدولية أى اهتمام ، غير جدية بأن تنتمي أو تتلقى الدعم من الأسرة الدولية ، لأنها انتفت منها صفة النظام المسؤول ، الذى يحرص على مصالح شعبه ، ويشارك شعوب العالم في الحرص على السلم والاستقرار . واننا نؤكد أماكم أننا بقدر ما نؤمن بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وبقدر ما نحرص على جو الوثام ، وبقدر ما نسعى لارساء اسس لعلاقات الجوار الطيبة مع جيراننا ، الا أننا ، لن نفرط في سيادتنا واستقلالنا ولن نسمح بأى تدخل في شؤوننا الداخلية .

ان سلطنة عمان تمد يد الصداقة المخلصة والتعاون المشمر لجميع دول العالم ، بنفس النظر عن اختلاف النظم ، على أساس مبدأ احترام سيادة الدول ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للخير ، مكرسة كل جهودها للتنمية الذاتية متعاونة مع الجميع لما فيه خير الجميع ، وملتزمة في ذلك كله بميثاق الأمم المتحدة ومطابقة لمبادئه خير تطبيق .

السيد سينون (سيشل) (الكلمة بالانكليزية) : قبل كل شيء ، اسمحو لي يا سيدي الرئيس بأن أتقدم لكم بتهنئة وفدى على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . كما أود أيضا أن أهنئكم على عطكم الباهر في خدمة بلادكم ، خاصة في اهتمامكم في الدفاع عن ممارسة مبدأ عدم الانحياز .

كذلك أتقدم الى الأمين العام كورت فالدهايم بالاشادة الصادقة بالمبادرات التي قام بها دفاعا عن السلام .

وعلى الرغم من أننا أعضاء جدد في منظمة الأمم المتحدة الا أننا نود أن نرحب بجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي وهما عضوان جديان في هذه المنظمة الدولية، ونود أن نؤكد لهما تعاونا الكامل .

ان هذه هي الفرصة الثانية المتاحة لوفد سيشل للاشتراك في الجمعية العامة ، وهذه هي الفرصة الأولى التي تشارك فيها حكومة سيشل التي تشكلت في ٥ حزيران/يونيه هذا العام . وهذه المناسبة أتيج لوفدى بالتالي الفرصة لكي أعبر عن وجهات نظر حكومتي حول العديد من المسائل الهامة . لكن قبل أن أنتقل الى الحديث عن الساحة الدولية ، فمن الضروري أن أصحح أى سوء فهم يكون قد نشأ عن الكلمة التي أدلى بها رئيس سيشل في ذلك الوقت بمناسبة قبول سيشل كعضو في منظمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي .

لقد قال السيد مانشام حينذاك ، وأنا أقتبس قوله :

" ان بريطانيا التي تولت زمام الأمور بعد الفرنسيين قد وجهتنا بموقف من الاستنارة الودية على مرّ السنين ، وهذه الروح منحتنا عن طواعية الاستقلال في ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام " (A/31/P.VI, P 61) .

ان هذا ليس صحيحا ، لأنه قد يعطي الانطباع الخاطي بأن شعب سيشل لم يكافح من أجل استقلاله . وانه وان لم تكن هناك اراقة للدماء ، الا أن سكان سيشل قد خاضوا كفاحا لسنوات عديدة للحصول على الاستقلال ، وقد زج بأفراد عديدين في السجون بسبب معتقداتهم السياسية وانتمائهم الحزبي لنصرة الاستقلال . وحتى في نيسان/ابريل ١٩٧٤ أثناء الانتخابات العامة الأخيرة ،

فقد فرض حظر على الاجتماعات العامة والموكب لمدة شهر بموجب قانون الأمر العام . وعند ما عقدت اجتماعات من قبل العمال وغيرهم في تلك الآونة فان أولئك الأفراد فرقوا بالغازات المسيلة للدموع ، وقد أصيب العديد من الأفراد بالجراح ، وما يزال بعضهم يعاني من الجراح التي أصيبوا بها ، كما ألقى بعدد منهم في السجون .

ان هذه الاجراءات قد اتخذت ليس كنتيجة مباشرة لقرارات من الحكومة البريطانية بل انها حدثت تحت اشراف السلطة البريطانية القائمة بالادارة في سيشل في ذلك الوقت ، وكان بعض الموظفين البريطانيين مسؤولون عن تلك الأعمال في ذلك الوقت .

ومثل ما ذكرت من قبل ، ومثل ما هو معروف ، فقد طرأ تغير حكومي في بلادي بعد حصولها على الاستقلال بنحو عام . ان المسؤولين عن الاطاحة بالحكومة السابقة انما فعلوا ذلك لأسباب عديدة ، ولكن السبب الرئيسي هو الاقتراح المقدم من الرئيس في ذلك الحين بأن تعقد انتخابات عامة في حزيران / يونيه ١٩٧٩ على أكثر تقدير بحيث تؤجل لمدة خمس سنوات بعد ذلك . ان هذا الاقتراح قد اعتبر كتهديد ضد الديمقراطية وخطوة على الطريق نحو الدكتاتورية . ان الحكومة الجديدة التي تولت المهام بعد الانقلاب تعهدت باجراء انتخابات عام خلال العامين المقبلين بموجب دستور جديد الذي يجرى التشاور بشأنه الآن مع الشعب في جميع أنحاء البلاد . وسوف يتم تشكيل مجلس دستوري مستقبلا لصياغة الدستور الجديد مع الأخذ في الاعتبار بوجهات نظر الشعب .

بعد أن تحررت سيشل نهائيا ، تود حكومتي أن تعرب عن امتنانها العميق والصادق لمنظمة الوحدة الأفريقية بصفة خاصة ، وكذلك لجميع من قاموا بصفة فردية بمساعدة بلادنا ، وذلك باسهامهم في هذا التحرر . ومن العادل والمناسب أيضا في هذا المحفل أن يعرب وفدي عن تقدير حكومة سيشل الجديدة لجميع أشكال العون التي تلقاها بلدي قبل حصوله على الاستقلال وبعده على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف . وبدون هذه المساعدة ما كنا حصلنا على الاستقلال السياسي . انتقالا الى الشؤون الدولية ، فان وفدي يود أن يذكر أن حكومة بلادي تعتزم أن تحوّل سيشل الى بلد غير منحاز حقا ، حتى لا يصبح بصورة تلقائية ومباشرة تابعا لأي بلد أو كتلة بغض النظر عن جوانب الصواب والخطأ لأية مسألة دولية خاصة . وعلى الرغم من أننا بلد صغير الا أننا

نحتفظ لأنفسنا بالحق في أن يكون لنا تقديرنا الخاص في كل مسألة يتم دون خوف أو من ، وفي أن نوجه الانتقاد أو الثناء حيثما اقتضى الحال . ولن نبذل أية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .

ان الحكومة الحالية تقبل ، وسوف تحترم جميع الاتفاقات الدولية التي التزمت بها الحكومات السابقة ، وكذلك جميع الاتفاقات التي ورثها بلدي عند استقلاله في ٢٩ حزيران/يونيه العام الماضي . اننا نتحرك بروح من حسن الجوار ، وهايمان في التعاون الاقليمي ، وسنسى جاهديين لتوطيد العلاقات مع جيراننا في أفريقيا والمحيط الهندي .

هناك العديد من المسائل الدولية التي تهم سيشل بسبب موقعها الجغرافي وانتماها الى منظمة الوحدة الأفريقية .

ولنبداً بالإشارة الى المحيط الهندي باعتباره منطقة سلم والذي كان موضوعاً لقرارات أصدرتها الأمم المتحدة وما يزال موضوع اهتمام كبير للدول الموجودة في المحيط الهندي وحوله ، وتؤيد سيشل فكرة المحيط الهندي كمنطقة سلم ، واننا نرى أنه لا ينبغي أن تكون هناك قواعد أو مرافق عسكرية للدولتين العظميين في المحيط الهندي ، وألا تكون هناك تواجد مستديم من أي نوع ذي طبيعة عسكرية للدولتين العظميين في المنطقة ، ومن الأفضل تحقيق ذلك بأسرع وقت . كما لا ينبغي للدولتين العظميين أن تسلح بعض البلدان في المنطقة بغية استخدامها كمخلف قط في صراعها من أجل القوة .

ويجب أن أشير الى مسألتين طرحها كبير من الممثلين في كلماتهم والتي تقوم الآن محافل مختلفة في الأمم المتحدة بمناقشتها ألا وهما النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وقانون البحار . ان المشكلة الاقتصادية الرئيسية التي تواجه العالم الآن هي الهوة الواسعة بين مستوى معيشة البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية . لأن التفاوت بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية يتجاوز العقائد السياسية ، وأن سيشل بوصفها من دول العالم الثالث تشارك غيرها من البلدان النامية في المطالبة الملحة بوضع نظام اقتصادي دولي جديد ، ويجب ادخال التغييرات الأساسية في بنية السيطرة الاقتصادية وعدم المساواة . كما يجب أن ينطبق بطريقة شاملة وعالمية بدلا من أن ينطبق بطريقة قطاعية . ومهما كانت التغييرات ، فانها يجب أن تركز على الحاجة الإنسانية والظروف البشرية .

وفيما يتعلق بقانون البحار ، فاننا في سيشل نعلق أهمية كبرى على صياغة قانون جديد للبحار. ان البحار هي منطقة سوف نستغلها من أجل الحصول على الموارد ، ونأمل أن يتوصل المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار الى نتيجة مرضية .

فيما يتعلق بمسألة الجنوب الأفريقي التي تتكون من ثلاثة نقاط : وهي ناميبيا ، وزمبابوي ، ونظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا ، فان وفد سيشل يود أن يوضح موقفه بطريقة جلية ودقيقة . أولا يجب أن تصح ناميبيا دولة مستقلة في أقرب وقت ممكن ويجب أن تشارك في جميع المفاوضات المتعلقة بالاستقلال والدستور المستقبلى وفد من (سوايو) ، وهي المنظمة الممثلة لشعب ناميبيا . ولا يمكن أن يكون الاستقلال مشروطا ، فمثلها مثل جميع البلدان ، ووفقا لما جاء بالميثاق ، لها حق تقرير المصير . ويجب اجراء محادثات دستورية تسفر عن اتفاق على دستور ، وعلى انتخابات برلمانية . تحت اشراف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية لضمان عدم ممارسة أى ضغط على ناميبيا .

وفيما يتعلق بزيمبابوي تتسك سيشل بقرار منظمة الوحدة الأفريقية الذى أصدره مؤتمر القمة الأفريقي الأخير في ليبرفيل والذى ينص على ضرورة تأييد الجبهة الوطنية في جهودها لتحرير بلادها وأن تقدم المساعدات السياسية والمادية والمالية لشعب زيمبابوي لاستعادة حقوقه في تقرير المصير والاستقلال ، وأن مسألة القيادة السياسية للبلاد بعد الاطاحة بنظام سميت ، وتحقيق الاستقلال يجب أن تترك لشعب زيمبابوي ليبت فيها على أساس حق الاقتراع العالمى للبالغين .

هناك القليل مما نستطيع أن نقوله حول الفصل العنصرى ، والذي لم يقل حتى الآن من قبل لدفع هذا النظام غير الانساني ، وعلى الامم المتحدة أن تقدم كل الجهود والعون في هذا الشأن .

فيما يتعلق بقضية فلسطين ، نحن نعتقد بأن شعب فلسطين له الحق في اقامة وطن له ، ويجب أن ينسحب الاسرائيليون من الاراضي العربية المحتلة .
وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان حكومتى اعترفت يوم أمس رسميا بجهة البوليزاريو في محاولتها لتحرير شعب هذه المنطقة ، وهنا أقرأ هذا النص من التلفزيون الذى أرسله رئيس جمهورية سيشل الى السيد محمد عبد العزيز رئيس القيادة الثورية ، وأمين عام جهة البوليزاريو وهي الحركة التي تقوم بالكفاح المسلح :

" يسرني نيابة عن حكومة وشعب جمهورية سيشل ، وبالاصالة عن نفسي أن نقدم باعترافنا الرسمي بالجمهورية الديموقراطية العربية الصحراوية ، وقد تابعنا بكل اهتمام الحملة الجسورة التي تشنها جهة البوليزاريو محاولة لتحرير شعب الساقية الحمراء ، ووادي الذهب ، وسوف نعمل على تأييدكم بكل طريقة ممكنة على الجبهة الدبلوماسية ، والمحافل الدولية لتحرير بلادكم من الاحتلال الاجنبي " .

ان الاعتراف الرسمي بهذه الجمهورية الفتية يتوافق مع التاريخ الذى كان قد وضع لاجتماع قمة لمنظمة الوحدة الافريقية المزمع عقده في لوزاكا في زامبيا لمناقشة مشكلة الصحراء الغربية وقد أجل - مع الاسف - هذا الاجتماع كنتيجة أوضاع الأمن في زامبيا . ومرة اخرى فقد وضع مستقبل شعب الصحراء جانبا لفترة غير محددة . ان قرار حكومتى يعد دليلا على تضامننا مع حركات التحرير الشرعية في القارة الافريقية وتعاطفها مع مثل جهة البوليزاريو الامر الذى يتفق وأهداف الحزب المتحد لشعب سيشل الذى عبر عنه أثناء كفاحه الطويل ضد الاستعمار .
ونأمل أن يؤر التوتر في العالم سوف يتم تسويتها في هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣٥